

الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وامكانيات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية

حسنى مهران*

مقدمة

تسعى البلدان النامية - منذ حصولها على استقلالها - نحو انجاز عملية الانماء الاقتصادى فيها، وذلك كى تنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة غير أن هذه البلدان مازالت تعاني من العديد من المشكلات التى حالت دون تحقيق ذلك الانجاز الذى يمثل بالطبع شغلها الشاغل. ومن أهم المشكلات المشار إليها، مشكلة التمويل، التى ترجع فى الأساس إلى أسباب هى فى حقيقتها مشكلات مزمنة وتعانى منها اقتصادات تلك البلدان النامية.

ففى مواجهة العجز فى التمويل المحلى، كان اضطرار تلك البلدان إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجى سواء كانت قروضا أم استثمارات مباشرة. وإزاء مشاكل الاقتراض وإفرازات أزمة الديون الخارجية تبدو أهمية الاستثمار الاجنبى المباشر لما يحمله معه من عناصر مهمة للتنمية ولبرامج الإصلاح الاقتصادى التى تتبناها الآن كثرة من البلدان النامية.

ويخصوص مشاكل الاقتراض وإفرازات أزمة الديون الخارجية، يمكننا الإشارة هنا إلى أن هذه القضية غنية عن البيان، ولاتخفى عن المتتبع لقضايا العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة منذ مطلع عقد السبعينات وبصفة أخص حينما تنامت وانفجرت ووصلت إلى ذروتها فى الثمانينات^(١). فهذه الأزمة برزت تحت تأثير عامل رئيسى تمثل فى تعرض موازين مدفوعات معظم البلدان النامية

* د. حسنى مهران. مدرس - كلية تجارة بنها.

لعجوزات شديدة فى بداية عقد السبعينات، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط والغذاء وكثير من السلع التى تستوردها تلك البلدان، هذا فى الوقت الذى تدهورت فيه أسعار صادراتها من المواد الخام. وهذه العجوزات تمت مواجهتها من خلال تزايد الاقتراض، وبالذات من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات الشروط المتشددة. وقد ترتب على الإفراط فى اللجوء إلى هذه القروض ظهور حجم هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد، ونمو فاحش فى أعباء خدمتها، بحيث وصل معدل خدمة الدين فى كثير من هذه البلاد إلى ٨٠٪ وأكثر من حصيلة صادرات السلع والخدمات لهذه البلاد. ثم تفاقمت الأزمة ووصلت إلى ذروتها حينما أصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه البلاد من قروض جديدة ومعونات اقتصادية (أى حدث ما أسماه بعض الاقتصاديين بظاهرة النقل العكسى للموارد). وقد ترتب على هذه الأزمة استنزاف احتياطات النقد الأجنبى وتدهور أسعار الصرف من ناحية، وإضعاف قدرة البلاد المدينة على الاستيراد من الناحية الأخرى. ومن ثم أفرز ذلك كله تدهورا فى الانفاق الاستثمارى، وزيادة فى حجم الطاقات المعطلة، وانخفاضا فى معدل النمو الاقتصادى، وارتفاعا شديدا فى معدل التضخم، وتقلصا واضحا فى فرص التوظيف أمام قوة العمل سواء فى القطاع العام والإدارة الحكومية أم فى القطاع الخاص.

وتفصح لنا البيانات المتاحة عن أنه خلال عقد الثمانينات بلغ إجمالى حجم الديون الخارجية للبلدان النامية كنسبة من ناتجها القومى مجتمعة من ٢٣٪ عام ١٩٨١ إلى نحو ٤٢٪ عام ١٩٨٧. بل والأكثر من ذلك وصلت هذه النسبة فى بعض البلدان الأفريقية إلى نحو ٨٥٪، بينما تجاوزت نصف الناتج القومى الإجمالى فى بلدان أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٧ كذلك كان واضحا تحول شروط الاقتراض من شروط ميسرة إلى شروط متشددة. إذ ارتفع سعر الفائدة على القروض من مصادر تجارية من ٨٪ إلى نحو ١٨٪ فى الفترة (١٩٧١-٨١) وصاحب ذلك انخفاض متوسط مدة القرض عن عشرين سنة عام ١٩٨٦، كما انخفضت فترة السماح من ست إلى خمس سنوات^(٢).

وإزاء تلك الإفرازات العديدة لأزمة الديون الخارجية والتى شكلت عبئا على عملية الانماء الاقتصادى ومعدلاتها واستمراريتها فى البلدان النامية، حدث تزايد للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصبح المصدر الرئيسى للتمويل الخارجى فى هذه البلدان.

وتشير بعض الدراسات^(٣)، إلى أنه بينما تزايد الاستثمار الاجنبي المباشر، أخذت كافة الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية فى التراجع، وهو ما تؤكدته البيانات المعروضة فى الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى. فقد تناقصت حصة المعونة من تدفقات رأس المال لتصل إلى نحو ٢٥٪ فقط فى النصف الأول من التسعينات، بعد أن كانت تمثل أهم مصادر التمويل الخارجى للبلدان النامية فى الستينات. كذلك نلاحظ تراجعاً واضحاً فى عمليات القروض التجارية بعد أن كانت تمثل مصدراً رئيسياً فى السبعينيات. هذا بالإضافة إلى تقلب الاستثمار فى الأوراق المالية واتسامه بالعديد من المخاطر على نحو ما يؤكدده واقع الأسواق المالية فى مختلف البلدان وخاصة النامية.

ويمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يتمثل باختصار فى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية - مقترنة بعنصرى التنظيم والإدارة - للاستثمار بشكل مباشر فى البلدان التى ينتقل إليها وذلك فى صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً هاماً - كحزمة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية - فى تعويض النقص المحلى فى هذه العناصر فى البلدان التى ينتقل إليها. وإذا أردنا أن ندلل على هذا الدور الهام ومن ثم على تفوق الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال - وخاصة الاقتراض - فإنه من المفيد الإشارة إلى ما يلي^(٤):

- إن القروض التجارية ، فضلاً عن كونها أصبحت غير متاحة إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليها خلال عقد السبعينات ، غالباً ما تستخدم فى تمويل الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، هذا بينما يستخدم الاستثمار الأجنبى المباشر فى مشروعات تدر عائداً.
- يتميز الاستثمار الأجنبى المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية - التى أصبحت شديدة المشروطة - فى أن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط بمدى النجاح الذى تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أى ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التى تستخدم فيه.
- ان تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر غالباً ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا، وهو ما

لا يتحقق فى حالة القروض والمساعدات الائتمانية. وفى هذا الصدد نشير إلى أن هذا التدفق يشتمل على نقل الـ Hardware مثل الآلات والمعدات ونقل الـ Software مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية والخدمات الفنية والمعارف الادارية والتنظيمية والتسويقية.

- إن الشركات دولية النشاط، والتي تعد المصدر الرئيسى للاستثمار الأجنبى المباشر، قد تسهم - بشروط معينة - فى تنمية صادرات البلدان النامية التى تنتقل إليها. فهذه الشركات تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها. هذا بينما يصعب - فى كثير من الأحيان - على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية. وغالبا ما تأتى مساهمة تلك الشركات فى تنمية صادرات البلدان النامية إما مباشرة عن طريق قيامها بتصدير منتجات فروعها إلى الخارج، أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تكنولوجياتها بين الشركات الوطنية ورفعها لمستوى الكفاءة الانتاجية لهذه الأخيرة مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمى.

- توصلت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أن ثمة درجة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو الصادرات من ناحية، ومعدل العائد على الاستثمار الأجنبى المباشر من ناحية أخرى. بينما لم تتوصل نفس الدراسة إلى علاقة واضحة بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو الصادرات وبين متوسط سعر الفائدة على القروض الدولية^(٥).

وعلى الرغم من الأهمية المشار إليها بخصوص دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية ومنها مصر - ومع تسليمنا بأن ثمة آثاراً سلبية لا بد وأن يخلفها هذا الاستثمار^(٦) - فإن الدراسة التحليلية للملامح الأساسية لواقع هذا الاستثمار تفصح لنا بجلاء عن تدن واضح لدوره فى الاقتصاد المصرى، وهو ما يؤكد أن ثمة مشاكل تقف وراء ذلك.

كل ذلك يستدعى تناول هذا الموضوع بمزيد من الدراسة والبحث لمعرفة امكانيات تطوير تدفق - والاستفادة من - هذا المصدر للتمويل الخارجى ألا وهو الاستثمار الأجنبى المباشر.

وتبدو أهمية تناول هذا الموضوع فى مصر خاصة فى ظل التغيرات التى يشهدها الاقتصاد المصرى محليا من ناحية (كتبنى برنامج الاصلاح الاقتصادى وتطوير قوانين الاستثمار التى آخرها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧)، ومن ناحية أخرى تلك التغيرات الاقليمية والدولية التى يتمثل أهمها

فى: ١- اتساع نطاق العولمة والمستجدات فى سمات نشاط الشركات دولية النشاط. ٢- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة فى إطار جولة أوجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ٣- الاتجاه المتزايد نحو الإصلاح الاقتصادى والأخذ بآليات السوق فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا. ٤- الترويج لفكرة السوق الشرق أوسطية ضمن الترتيبات الإقليمية الجديدة فى المنطقة. ٥- الاتجاه المتزايد فى الاقتصادات العربية للأخذ بآليات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى فيها. ٦- اتساع نطاق ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية.

ويسعى هذا البحث فى الأساس للتوصل إلى إطار شامل وملامم من الإجراءات والسياسات - وذلك عبر مجموعة من المحاور - لتدعيم وتنشيط دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى، وبما يمكن من تعظيم إيجابياته ويقلل-فى نفس الوقت- من سلبياته.

وينبثق عن هذا الهدف الأساسى عدد من الأهداف الفرعية الأخرى مثل: التعرف على واقع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بصفة خاصة وفى البلدان النامية بصفة عامة، بما يمكننا من إبراز الملامح الأساسية التى يتسم بها هذا الواقع، وكذلك التعرف على أهم المشكلات التى تقف ورائه. هذا إلى جانب التعرف على أهم مايتصل به من التطورات والمتغيرات سواء المحلية أم الإقليمية والدولية.

وتأسيسا على كل ما تقدم، يقع هذا البحث - بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة - فى ثلاثة أقسام رئيسية، هى على النحو التالى: ١- القسم الأول: الملامح الأساسية فى الاستثمار الأجنبى المباشر. ٢- القسم الثانى: التطورات المحلية والإقليمية والدولية. ٣- القسم الثالث: نحو إطار ملائم لتطوير تدفق - والاستفادة من - الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى.

١- الملامح الأساسية للاستثمار الأجنبى المباشر

يمكننا التعرف على أهم ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر وذلك على مستويين. يتناول المستوى الأول أهم ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد العالمى، ويتناول المستوى الثانى أهم ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى. وعن المستوى الأول يمكننا استعراض وتحليل مجموعة من المؤشرات تتمثل - باختصار - فى:

أولا: تنامى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا. ثانيا: الاستثمار الأجنبى المباشر بين

البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مجموعة البلدان النامية. رابعا: الأسباب الرئيسية وراء تنامي حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بخصوص المستوى الثانى، فسوف نقوم باستعراض وتحليل مايلى: أولا: تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى. ثانيا: التركيب القطاعى، وكذلك أهم مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى فى إطار قوانين الاستثمار. ثالثا: مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى، والأسباب المفسرة لتلك المساهمة.

١/١ أهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد العالمى:

١/١/١ تنامى حركة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا:

يؤكد العديد من الدراسات على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهدت توسعا ملحوظا وخاصة منذ منتصف عقد الثمانينات. وقد شمل هذا التوسع البلدان المتقدمة وهى المصدر الرئيسى لتدفق - وكذلك أكثر بلدان العالم فى جذب - الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن - بالطبع - بدرجات أقل.

فإذا ما ألقينا إطلالة سريعة على بيانات الجدول رقم (٢) بالملاحق الإحصائى - لتبين لنا أن تدفقات هذا الاستثمار وصلت إلى نحو ٣١٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٥ مسجلة بذلك معدلا للزيادة بلغ نحو ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٤. ويلاحظ من الجدول أن هناك عامين فقط شهدا تراجعاً فى حركة هذا الاستثمار، وهما عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ وربما يعود ذلك إلى حالة الكساد وتباطؤ النمو التى سادت البلدان الصناعية فى مطلع التسعينات، بينما الارتفاع القياسى الذى حققه هذا الاستثمار فى عام ١٩٩٥ يمكن ارجاعه إلى حالة الانتعاش الاقتصادى التى شهدتها تلك البلدان فى أعقاب كساد بداية التسعينات^(٧).

هذا وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة نحو ٢٧٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٥ (ويعادل نحو ٤٢٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٤)، أما الاستثمارات التى تسلمتها هذه البلدان فقد بلغت لنفس العام نحو ٢٠٣ بليون دولار (ويعادل زيادة ٥٣٪). كذلك لوحظ نمو حجم هذا الاستثمار المتدفق إلى البلدان النامية بنحو ١٥٪ خلال عام ١٩٩٥، وقد كان عام ١٩٩٣ أكثر الأعوام التى تغطيها الفترة ارتفاعا فى هذا المعدل (٤٥٪) وربما يعود ذلك - فى

بعض أسبابه - إلى عودة الانتعاش فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة، مصدر تدفق هذا الاستثمار من ناحية، وإلى الانتقال من رقم متواضع لحجم هذا الاستثمار فى عام ١٩٩٢ (٤, ٥٠ بليون دولار) إلى رقم مرتفع نسبياً فى عام ١٩٩٣ (١, ٧٣ بليون دولار) من ناحية أخرى.

٢/١/١ الاستثمار الأجنبى المباشر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية:

بداية نشير إلى أن المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر تحدث بشكل واضح ليس فقط على مستوى مجموعة البلدان النامية - كما هو معروف - وإنما بينها وبين مجموعة البلدان المتقدمة أيضاً، هذا على الرغم من اختلاف دواعى تدفق هذا الاستثمار لكل مجموعة عن الأخرى.

وعلى أى حال، فإن الشئ المؤكد والثابت دوماً هو أن توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر بين المجموعتين من البلدان، يشير إلى أن ثمة اختلالاً يشهده هذا التوزيع. إذ يتجه معظم هذا الاستثمار إلى مجموعة البلدان المتقدمة. فكما هو واضح من الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى، كان نصيب البلدان المتقدمة حتى مطلع عقد التسعينات يزيد عن ٧٥٪ من إجمالى هذا التدفق على مستوى العالم. ومنذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٥ حدث تراجع واضح فى نصيب البلدان المتقدمة (نحو ٦٢٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة) وذلك لصالح نصيب البلدان النامية وبلدان وسط وشرق أوروبا الذى وصل إلى نحو ٣٨٪ فى المتوسط لنفس الفترة^(٨). وسنعود لتفسير هذه الظاهرة بعد قليل.

وداخل مجموعة البلدان المتقدمة يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على النصيب الأكبر لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر. ويوضح الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائى تطور تدفقات هذا الاستثمار من وإلى مجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. ويلاحظ من هذا الجدول أن الاستثمارات المباشرة الخارجة من بلدان المنظمة قد ارتفعت خلال الفترة المذكورة لتصل إلى نحو ٢٤٢,٩ بليون دولار عام ١٩٩٥ وقد كان لتدفقات استثمارات الشركات الأمريكية والبريطانية والألمانية النصيب الأكبر فى ذلك الرقم المشار إليه. ويفصح الجدول المذكور أيضاً عن أن بلدان هذه المنظمة قد استقطبت استثمارات مباشرة ضخمة وصلت إلى نحو ١٨٩,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥ وذلك فى مقابل نحو ١٢٦,٧ بليوناً فقط عام ١٩٩٣ (أى بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٠٪).

وتشير إحدى الدراسات^(٩)، إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن بلدان منظمة (OECD) قد شملت مختلف القطاعات مع التركيز بشكل واضح على قطاع الصناعات التحويلية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تشير نفس الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من تدفقات هذا الاستثمار قد عكس بشكل رئيسى نشاطى الاندماج مع الشركات المنافسة أو شرائها وذلك كوسيلة للتوسع فى الأسواق الاجنبية، باعتبار أن هذين النشاطين يوفران معا انخفاضا فى التكاليف وانتشارا جغرافيا.

٣/١/١ الاستثمار الأجنبى المباشر داخل مجموعة البلدان النامية:

أشرنا قبلا إلى أن نصيب البلدان النامية من الاستثمار الأجنبى المباشر يظل دوما أقل من نصيب البلدان المتقدمة، هذا على الرغم من التحسن الذى شهده النصيب الأول فى الفترة الأخيرة وخاصة منذ عام ١٩٩٣، وبشكل عام يتميز ذلك الاستثمار داخل مجموعة البلدان النامية بظاهرة تركيز مصادر تدفقه ومناطق جذبه^(١٠)، وتمثل مصادر التدفق الرئيسية فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإنجلترا، أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة البلدان النامية فتتمثل فى إقليمى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية^(١١). وبالنظر إلى بيانات الجدولين (٣) و(٤) بالملحق الاحصائى، وللذين يوضحان صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مجموعة البلدان النامية لسنوات مختارة من الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وذلك حسب الأقاليم وحسب أهم اثنتى عشرة دولة نامية مضيقة لهذا الاستثمار، يمكننا إبداء مجموعة الملاحظات التالية:-

- إن إقليم شرق آسيا والمحيط الهادى قد جاء فى مقدمة المستفيدين من مجموع الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية. وقد بلغت فى عام ١٩٩٥ نحو ٥٣,٧ بليون دولار مقابل ١١ بليون فى عام ١٩٩٠ (أى بزيادة نسبتها ٣٨٨,٢٪). هذا وقد استحوذ هذا الاقليم على كل الزيادة تقريبا فى حجم الاستثمار المتجه إلى البلدان النامية بين عامى ١٩٩٤، ١٩٩٥ وبلغ النصيب النسبى لهذا الاقليم نحو ٥٣٪ فى المتوسط خلال الفترة المشار إليها.

- وبخصوص أهم البلدان النامية المضيقة للاستثمار الأجنبى المباشر، فمن الملاحظ أن الصين قد جاءت على قمة هذه المجموعة من البلدان، وارتفعت حصتها من ٣,٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٧,٥ بليون فى عام ١٩٩٣ ثم إلى نحو ٣٨ بليون فى عام ١٩٩٥ (حيث بلغت نسبة الارتفاع بين عامى ١٩٩٠-١٩٩٥ نحو ٩٨٥,٧٪). وقد استحوذ هذا البلد على

٤٥٪ تقريبا من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلدان النامية ككل وعلى ٦٠٪ تقريبا من مجموع المتجه من هذه الاستثمارات إلى أهم اثنتى عشرة دولة نامية مضيفة لهذه الاستثمارات^(١٢).

- أضف إلى ما تقدم أن بلدان شرق وجنوب شرق آسيا قد شهدت بصفة عامة ارتفاعا فى نصيبها من تدفقات هذا الاستثمار خلال الفترة المذكورة، ولكن هناك استثناء من ذلك يتمثل فى تراجع حجم التدفقات التى حصلت عليها كل من كوريا الجنوبية وتايوان، رغم أنهما تشتركان مع البلدان الشرق آسيوية فى خصائص عدة مثل اتباع سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبى المباشر كوسيلة لتطوير صناعاتها التصديرية، والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية بكثافة لتحفيز وتسريع دخولها إلى الأسواق العالمية. وربما يمكن تفسير ذلك بالعديد من الأسباب التى من أهمها اتجاه الأجور الحقيقية فى كل من كوريا وتايوان نحو الارتفاع فى الوقت الذى لاتزال فيه هذه الأجور منخفضة فى الدول الأخرى حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا (وخاصة البلدان الأربعة: أندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين). ومن تلك الأسباب أيضا اتجاه الشركات اليابانية عابرة القارات - وخاصة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات - إلى البحث عن خفض تكاليف الانتاج بنقل بعض مراحل الانتاج إلى دول الأجور المنخفضة فى شرق وجنوب شرق آسيا والصين، ومن ثم أدى ذلك إلى جعل كل من كوريا وتايوان بلدانا أقل تفضيلا أمام تلك الشركات اليابانية وذلك إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى المجاورة لها^(١٣).

- إن بلدن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى جاءت فى المرتبة الثانية بعد بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى من حيث نصيبها من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى البلدان النامية، حيث بلغ ٧,٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ ثم تضاعف فى عام ١٩٩٣ ليصل إلى ١٥,٧ بليون، ثم واصل ارتفاعه ليسجل نحو ٢٠,٨ بليون فى عام ١٩٩٤ إلا أنه عاد وتراجع إلى نحو ١٧,٨ بليون فى عام ١٩٩٥، ومع ذلك احتل هذا الاقليم المرتبة الثانية بنصيب نسبي بلغ نحو ٢٠,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠.

- أما مجموعة دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى - وهى دول المعسكر الاشتراكى سابقا - فقد ارتفعت حصتها من ٢,١ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨,٤ بليون فى عام ١٩٩٣ ثم إلى ١٢,٥ بليون فى عام ١٩٩٥ (أى بنسبة زيادة بلغت نحو ٤٩٥٪). وقد بلغ النصيب النسبى لهذا الاقليم

نحو ١١,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ويرجع السبب فى الزيادة التى حدثت فى حجم الاستثمارات المتدفقة على هذا الاقليم - بصفة رئيسية - إلى برامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة التى انتهجتها بلدان هذا الاقليم عقب التحول الاقتصادى فيها، على نحو ما سيأتى بيانه عند الحديث عن التطورات والتغيرات الدولية فى القسم التالى من البحث.

- وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التى تشمل على البلدان العربية وإيران واسرائيل - فلم يزد نصيبها النسبى فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على البلدان النامية عن نحو ٦,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة المشار إليها. وربما يفسر ذلك بالعديد من العوامل التى يأتى فى صدارتها عدم الاستقرار السياسى الذى تشهده هذه المنطقة بسبب استمرار الصراع العربى الاسرائيلى وفى ظل مفاوضات السلام غير المجدية. وأخيرا جاءت حصتا كل من دول افريقيا جنوب الصحراء ودول جنوب آسيا لتكونا الأقل (٣٪، ٧,١٪ على التوالى) بين أقاليم البلدان النامية.

- استحوذت البلدان النامية الاثنى عشر المضيفة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نحو ٦٧,٦٪ من مجموع الاستثمارات الموجهة للبلدان النامية عام ١٩٩٠، وارتفع هذا النصيب ليصل إلى نحو ٧٨,٧٪ فى المتوسط منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٥، ويؤكد هذا - مرة ثانية - ظاهرة التركيز المشار إليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مجموعة البلدان النامية سواء على مستوى المناطق والأقاليم أم على مستوى هذا العدد المحدود من البلدان (١٢ بلدا) داخل هذه المجموعة.

٤/١/١ الأسباب الرئيسية وراء تنامى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر:

يمكننا هنا الإشارة إلى تلك الأسباب كما يلى:

أولا: على الرغم من ازدياد حاجة مختلف بلدان العالم إلى التمويل الخارجى، فإن هناك تناقضا واضحا فى مصادر التمويل الخارجى التقليدية بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وخاصة تراجع حركة الإقراض الدولى على أثر تفجر أزمة الديون الخارجية عام ١٩٨٢ (على النحو الذى أشرنا إليه فى مقدمة هذا البحث). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترجع تلك الحاجة المتزايدة إلى التمويل الخارجى - بشكل أساسى - إلى تناقص معدلات الادخار، وخاصة فى البلدان النامية. إذ

تراجع معدل الادخار القومي - كنسبة من الناتج القومي الإجمالي فى هذه البلدان- من نحو ٢٧٪ فى السبعينات إلى نحو ٢٢,٥٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦^(١٤).

ثانياً: الاقبال المتزايد من جانب العديد من البلدان النامية على تقليص الإجراءات الروتينية واتباع برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة^(١٥). فقد شهدت الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥) تحولات جوهرية فى السياسات الاقتصادية للعديد من البلدان النامية - التى تمكن بعضها من رفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين ومعدل النمو الاقتصادى - وخاصة فى مناطق شرق وجنوب شرق آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية^(١٦)، هذا بالإضافة إلى بلدان التحول الاقتصادى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقاً، وبصفة خاصة منذ مطلع التسعينات^(١٧).

ويؤكد العديد من الدراسات على أن إجراءات الخصخصة قد مثلت واحدة من أهم العوامل التى ساعدت على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية. إذ وجد أن نحو ١٧٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تدفقت على بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ قد تمت لشراء مشاريع عامة معروضة للخصخصة. بل وكانت تلك النسبة أعلى بكثير فى بعض الدول مثل الأرجنتين التى كان الهدف من نحو ٨٠٪ من الاستثمارات التى تدفقت عليها فى عام ١٩٩١ هو تملك أسهم فى الشركات التى تمت خصخصتها^(١٨).

ثالثاً: التزايد الواضح فى أعداد الاتفاقات الثنائية التى تشجع أو تحمى تلك الاستثمارات فيما بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) لتصل إلى ٦٤ اتفاقية تم توقيعها خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى فى بداية عقد التسعينات، مقابل عدد ١٩٩ اتفاقية تم توقيعها على مدى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩^(١٩).

رابعاً: اتساع نطاق العولمة والتوسع فى الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط. هذا بالإضافة إلى الارتفاع الواضح فى عدد البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار التوسع فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى على نحو ما أشرنا قبلاً. بل والأكثر من ذلك ارتفاع عدد البلدان التى تعد بلداناً مستثمرة فى الخارج. فقد شهدت الثمانينات والتسعينات ظاهرة جديدة تمثلت فى تزايد تصدير بعض البلدان النامية للاستثمارات المباشرة. وهذه الظاهرة تعد ظاهرة شرق آسيوية فى جوهرها، حيث بلغت هذه الاستثمارات فى ذلك الأقليم نحو ٨٩٪ من إجمالى

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من البلدان النامية^(٢٠). وسنعود إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل لدى عرضنا للتطورات والمتغيرات الدولية فى القسم التالى من البحث.

خامسا: التوسع فى استخدام الاستثمار الأجنبى المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة التى وجدت لدى قيام تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبى وغيره^(٢١).

سادسا: زيادة التنوع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر وارتفاع نصيب قطاع الخدمات بصورة كبيرة. فبعد أن كان هذا الاستثمار يتركز بشكل واضح فى قطاع البترول والمواد المنجمية خلال عقد الستينات، وانتقل إلى قطاع الصناعات التحويلية خلال عقد السبعينات، إلا أنه ومنذ الثمانينات حدث تحول واضح فى هيكل التركيب القطاعى لهذا الاستثمار، وذلك بازدياد الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار فى قطاع الخدمات أو تلك الفروع الصناعية التى تتسم بكثافة تكنولوجية واضحة. الأمر الذى أدى إلى أن أصبح هذا القطاع يستأثر بنحو ٥٥٪ من التدفق السنوى للاستثمارات المباشرة. ويفسر ذلك بارتفاع معدل الربح الذى تدره هذه الاستثمارات بالمقارنة بما عليه الحال فى القطاع السلى. وفى البلدان النامية تتركز تلك الاستثمارات منذ الثمانينات فى فروع البنوك الأجنبية والسياحة ومجالات الانشاءات والفنادق^(٢٢).

وأخيرا يمكننا أن نضيف بأنه فى ظل اتساع تحرير التجارة العالمية فى إطار تطبيق اتفاقات جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفى ظل تزايد عدد البلدان التى ستجعل اقتصاداتها أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمى - فمن المتوقع استمرار تنامى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا^(٢٣).

٢/١ أهم ملامح الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى:

١/٢/١ تطور حركة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى:

تبنت مصر منذ منتصف السبعينات سياسة اقتصادية عرفت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع المصرى بإصدار العديد من قوانين الاستثمار، والتى كان أولها وأبرزها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والقانون المعدل له رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، هذا بالإضافة إلى القانون رقم

٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن تكوين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة^(٢٤).

وبشكل عام فقد استهدف المشرع المصرى من إصدار هذه القوانين توفير مناخ استثمارى تمارس فى إطاره الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية دورا أكثر أهمية فى خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة، فضلا عن تعديل هيكل الاقتصاد القومى ليكون أكثر تنوعا وانسجاما مع متطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم.

وقد كانت النتائج التى تمخضت عنها هذه القوانين جد متواضعة - على نحو ما سنوضحه بعد قليل - بسبب عدم وضوح تلك القوانين فى كثير من نصوصها وأحكامها، إلى جانب الصعوبات الجمة الناجمة عن تضارب قوانين النقد الأجنبى وتعدد أسعار الصرف - فى ذلك الوقت - بشكل عاق كثيرا حركة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية. وإزاء ذلك استلزم الأمر أن يقوم المشرع المصرى بإصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ليحل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، الذى استهدف فيما استهدفه تشجيع المزيد من الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية للمشاركة فى تنفيذ أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير.

وعلى أى حال فإنه على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى قررها المشرع المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تلك القوانين التى صدرت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، فإن المحصلة كانت متدنية بشكل كبير سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات أم من ناحية عدم استقراره وتذبذبه بين الزيادة والتراجع أم من ناحية مدى إسهامه فى برامج الإنماء الاقتصادى والاجتماعى فيها.

وبخصوص تطور حجم الاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى مصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى منتصف عقد التسعينات يمكننا تقديم مجموعة من الملاحظات^(٢٥) مستعينين فى ذلك بالبيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى:

- يفصح الجدول المذكور عن أن تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر قد تزايد من نحو ٨ مليون دولار فقط فى عام ١٩٧٥ ليصل إلى نحو ٧٤٧ مليوناً فى عام ١٩٨١، إلا أنه انخفض بعد ذلك

فى عام ١٩٨٢ ليسجل هذا التدفق نحو ٢٩٤ مليون دولار فقط، ويرجع العديد من الدراسات هذا الانخفاض فى هذا العام بالذات إلى الأحداث التى شهدتها مصر باغتيال الرئيس السادات وأواخر عام ١٩٨١. الأمر الذى ترتب عليه عدم وضوح الرؤية أمام المستثمر العربى والأجنبى وترقبه للسياسة الاقتصادية المصرية المستقبلية.

- ومع ظهور العديد من المؤشرات الدالة على استقرار الأمور وقيام الدولة بتشجيع الاستثمارات الخاصة حدث تزايد فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر من نحو ٤٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ ليصل إلى نحو ١٣٠٠ مليوناً من الدولارات فى عام ١٩٨٩. ثم شهد العامان ١٩٩٠ ، ١٩٩١ تدهوراً ملحوظاً فى تدفق تلك الاستثمارات، إذ انخفضت إلى نحو ٧٠٠ ، ٣٠٠ مليون دولار على التوالى. ويعود هذا التدهور إلى الأحداث التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط على أثر أزمة الخليج منذ أغسطس ١٩٩٠، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الذى شهدته معدلات البطالة والتضخم إلى جانب الكساد الذى حدث فى بدايات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

- ومنذ عام ١٩٩٢ عاود تدفق هذا الاستثمار إلى مصر التزايد، حيث ارتفع من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ ليصل إلى نحو ١٥٣٠ مليوناً من الدولارات عام ١٩٩٥، ويفسر ذلك - فى جزء منه - بنجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى فى خفض معدل التضخم وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات، وتزايد حجم الاحتياطات من الدولار الأمريكى لدى البنك المركزى المصرى (لتصل إلى ما يزيد عن عشرين ملياراً من الدولارات)، إلى جانب تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

- فضلاً عما تقدم يمكن إضافة أنه إلى جانب هذا التذبذب فى حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، فإن هذا الحجم متدنٍ إلى حد بعيد كنسبى من حجم التدفق إلى مجموعة البلدان النامية ككل. إذ بالإطلاع على بيانات الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائى يلاحظ أن ذلك النصيب النسبى لم يزد فى المتوسط عن ١,١٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ وهذا يتسق مع كون النصيب النسبى للبلدان العربية مجتمعة متواضعاً جداً ولم يتعد نحو ٤,٦٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة. وربما يعود ذلك إلى أسباب كثيرة ترتبط بمنح الاستثمار إلى جانب قضية عدم الاستقرار فى المنطقة بسبب استمرار الصراع العربى الاسرائيلى وطبيعة وأهداف إدارة هذا الصراع دولياً^(٢٦).

٢/٢/١ التركيب القطاعى، وأهم مصادر تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاقتصاد

المصرى فى إطار قوانين الاستثمار:

نتعرف هنا على الملامح الأساسية للتركيب القطاعى وأهم مصادر تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل داخل البلاد من ناحية، وتلك الموافق عليها للعمل فى المناطق الحرة - سواء كانت عامة أم خاصة - من الناحية الأخرى.

أولاً: بخصوص مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل داخل البلاد: يمكننا الإشارة بشكل عام إلى أن معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الخصوص^(٢٧) - وكذلك البيانات المتاحة من قبل الهيئة العامة للاستثمار - تؤكد على توافر مجموعة من الخصائص يتصف بها التركيب القطاعى وكذا مصادر تدفق هذا الاستثمار فى مصر. وتمثل هذه الخصائص باختصار فى الآتى:

- أن الأهمية النسبية لمساهمة رؤوس أموال الدول العربية والأجنبية فى إجمالى رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية لم تتعد الربع ، بل وتقل فى بعض السنوات عن هذه النسبة. ومن ثم تدور الأهمية النسبية لمساهمة رؤوس أموال المصرين حول الثلاثة أرباع أو يزيد فى بعض السنوات، وهم المصريون الذين يعملون فى الخارج ويؤثرون الانتفاع بالمزايا التى تتيحها لهم قوانين الاستثمار فى مصر (انظر الجدول ٩ ب بالملاحق الاحصائى).

- وفيما يتعلق بنسب مشاركة العرب والأجانب فى إجمالى رؤوس أموال غير المصرين، لوحظ أن مساهمة الدول العربية تحتل المرتبة الأولى (إذ تساهم وحدها بنحو ٥٥٪ من إجمالى رؤوس أموال غير المصرين)، ومن ثم تكون مساهمة الدول الأجنبية نحو ٤٥٪. وتسيطر كل من مساهمة السوق الأوروبية المشتركة ، تليها مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم النسبة الأخيرة.

- وبخصوص التركيب القطاعى لإجمالى رؤوس أموال الدول العربية والأجنبية مجتمعة، يلاحظ بشكل عام أن ثمة ميلاً لاتجاه هذه الأموال إلى المشروعات الصناعية (نحو ٣٩٪)، تليها المشروعات التمويلية والمشروعات الخدمية (٣٢٪) ثم المشروعات السياحية (٢٤٪) وتأتى كل من المشروعات الزراعية والمشروعات الإنشائية فى المرتبة الأخيرة ، إذ تستحوذان على نحو ٥٪ فقط. وربما يعود ذلك فيما يتعلق بمشروعات القطاع الزراعى - استصلاح الأراضى البور والصحراوية

واستزراعها - إلى احتياجها إلى فترة زمنية طويلة حتى يمكن تحقيق الربحية. وبخصوص مشروعات القطاع الإنشائي - الامتداد العمرانى وتشبيد المباني والمرافق - فإن تدنى نصيبها إنما يعود إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامتها. ومن الملاحظ أيضا أن ثمة تشابها كبيرا بين نمط التركيب القطاعى لرؤوس أموال الأجانب وذلك النمط الخاص برؤوس أموال المصريين.

- وتقدم إحدى الدراسات^(٢٨)، تفسيرا لنمط التركيب القطاعى المشار إليه بأنه يعتمد أساسا على اختلاف ظروف وطبيعة الاستثمار فى القطاعات المختلفة، حيث تعنى بظروف وطبيعة الاستثمار: حجم رؤوس الأموال اللازمة، وكذلك طبيعة أو درجة المخاطرة فى الاستثمار، هذا بالإضافة إلى طول فترة استرداد رأس المال المستثمر.

- وأخيرا فإن ثمة اختلافا فى نمط التركيب القطاعى بين الدول والمجموعات الدولية المختلفة. إذ نلاحظ أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تتركز استثماراتها فى القطاع الخدمى يليه القطاع الصناعى ثم القطاع التمولى. وبالنسبة لدول الاتحاد الأوربى تتركز الاستثمارات فى القطاع الصناعى يليه التمولى ثم الخدمى، وبالنسبة للبلدان العربية يأتى القطاع التمولى فى المرتبة الأولى ثم القطاع الصناعى وأخيرا القطاع الخدمى.

ثانيا: بخصوص مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل فى المناطق الحرة سواء كانت عامة أم خاصة^(٢٩): يمكننا رصد مجموعة من الملاحظات، مستعنيين فى ذلك بالبيانات الواردة فى الجدولين رقمى (١٠) ، (١١) بالملحق الإحصائى:

أ- بالنسبة للمناطق الحرة العامة: يلاحظ أن عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها منذ عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤/١٢/٣١ قد بلغ نحو ٣٨٩ مشروعا برؤوس أموال بلغت نحو ١٠٦٦ مليون جنيه. وقد احتلت رؤوس الأموال المصرية المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها نحو ٥٧,٩٪، ثم جاءت مساهمة الدول العربية بنحو ١٨,٥٪، ثم مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٨,٧٪، ثم الدول الأخرى (٧,٩٪) ثم السوق الأوربية المشتركة (٧,٥٪). وبخصوص التركيب القطاعى للمشروعات التى تمت الموافقة عليها، يلاحظ أن مشروعات التخزين قد احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها نحو ٦٢٪ من إجمالى المشروعات، ثم جاءت المشروعات الصناعية فى المرتبة الثانية ٣٢٪، وأخيرا جاءت المشروعات الخدمية بنحو ٦٪ من إجمالى عدد المشروعات.

ب- بالنسبة للمناطق الحرة الخاصة: يلاحظ أن عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ قد بلغ نحو ٤٧ مشروعا برؤوس أموال قدرت بنحو ٨٢٣ مليون جنيه مصرى. وهنا جاءت مساهمة الدول العربية فى المرتبة الأولى ومثلت نحو ٥١,١ ٪ من إجمالى رؤوس الأموال هذه، تليها مساهمة مصر بنسبة ٣١,٥ ٪، ثم مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية ثم السوق الأوروبية المشتركة. وبخصوص التركيب القطاعى للمشروعات التى تمت الموافقة عليها، يلاحظ أن مشروعات الخدمات احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها نحو ٤٧ ٪ من إجمالى المشروعات، ثم جاءت مشروعات التخزين بنسبة ٢٦ ٪، ثم مشروعات قطاع الصناعة بنسبة ١٩ ٪، وأخيرا مشروعات قطاع التجارة والمال بنسبة ٨ ٪ من جملة مشروعات المناطق الحرة الخاصة فى مصر.

٣/٢/١ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى، والأسباب المفسرة

لتلك المساهمة:

نعرض فيما يلى ما توصلت إليه أهم الدراسات فى شأن مدى إسهام الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى فى علاج بعض المشكلات مثل: قصور التمويل المحلى، وانخفاض المستوى التكنولوجى، وتدنى مستوى الصادرات الصناعية، وأخيرا مشكلة البطالة^(٣٠).

أولا: بخصوص مشكلة قصور التمويل المحلى: تشير تلك الدراسات إلى أنه نظرا لتدنى معدلات تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر، فقد كانت مساهمتها فى مواجهة مشكلة فجوة الادخار المحلى فى مصر ضعيفة للغاية. ويبدو ذلك واضحا من خلال مقارنة نصيب رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى رأس المال المصدر لمشروعات الاستثمار داخل البلاد وبنظام المناطق الحرة (٥,٥ بليون جنيه تقريبا فى منتصف ١٩٩٧). بجملة الاستثمارات الواردة فى الخطة الخمسية المنقضية (٩٣/١٩٩٢-٩٧/١٩٩٦) والتى كانت تقدر بحو ١٤٦ بليون جنيه. إذ لم تتعد تلك النسبة ٣,٨ ٪. وحتى بالنسبة لنصيب رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى قيمة الاستثمارات المسندة للقطاع الخاص فى تلك الخطة (٦٣ بليون جنيه)، فلم يتعد هذا النصيب ٨,٧ ٪

ثانيا: بخصوص مشكلة انخفاض المستوى التكنولوجى: تشير تلك الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر لم يسمح بانتشار المعرفة التكنولوجية نظرا لأن الشركات القائمة

بهذا الاستثمار قد اتصفت من ناحية بانخفاض روابطها التشابكية الأمامية والخلفية، ومن ناحية أخرى قامت تلك الشركات بعملية احتكار لتكنولوجياتها في مصر. كذلك لوحظ أن معظم التكنولوجيات التي استقدمتها شركات الاستثمار الأجنبي في مصر لم تكن ملائمة بدرجة كبيرة لظروف الاقتصاد المصري، فضلا عن كونها لم تكن تتناسب والوفرة النسبية لعناصر الانتاج في الاقتصاد المصري. هذا كله إلى جانب الارتفاع الواضح في كلفة استخدام براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية ومقابل استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج.

ثالثا: بخصوص مشكلة تدنى مستوى الصادرات الصناعية: لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري اهتم كثيرا بممارسة سياسة الإحلال محل الواردات أكثر من اهتمامه بقضية تنمية الصادرات الصناعية، حتى بالنسبة للصادرات من المنتجات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية. ومن ثم كانت مساهمة هذا النشاط في تنمية الصادرات الصناعية المصرية غاية في التواضع. وربما يعود ذلك في جزء منه إلى اهتمام مشروعات الاستثمار بالسوق المحلي أكثر من اهتمامها بعملية التصدير إلى الخارج. وحتى بالنسبة لمشروعات الاستثمار في المناطق الحرة كانت مساهمتها في عملية التصدير ضعيفة ولم تتعد نحو ٧٪ من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، على الرغم من أن هدف التصدير يعد هدفا أساسيا للعمل في إطار تلك المناطق^(٣١).

رابعا: بخصوص المساهمة في علاج مشكلة البطالة: تؤكد الدراسات المتاحة في هذا الشأن على أنه نظرا لارتفاع نسبة المشروعات الصناعية والمشروعات التمويلية والمشروعات الخدمية - وهي مشروعات مكثفة لاستخدام رأس المال - مقارنة بنسبة المشروعات الزراعية والإنشائية، وهي المشروعات التي تستوعب حجما كبيرا من العمالة، فقد كانت المحصلة مساهمة متواضعة وقد لا تذكر في عملية التوظيف، ومن ثم في المساهمة في علاج مشكلة البطالة في مصر.

وحاصل ما تقدم، هو أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري كانت متواضعة. ويفسر ذلك بالعديد من الأسباب التي يعود جزء منها إلى الصفة الغالبة للشركات القائمة على هذا الاستثمار (شركات البترول دولية النشاط)، ولكن الجزء الأهم من وجهة نظرنا يتمثل في مسئولية الجانب المصري الذي تردد طويلا في توفير الشروط والظروف الكفيلة بتشجيع هذا الاستثمار في ظل مشاكل اقتصادية عديدة كان يعاني منها كمشكلة المديونية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، هذا إلى جانب التناقض الواضح

سواء فى السياسات الاقتصادية المطبقة حتى أواخر الثمانينات، أم فى التداخل والتضارب أحيانا فى القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر فى تلك الفترة ، ولاشك أن بعضا من هذه العوامل وآثارها مازال مستمرا حتى الآن.

٢- التطورات المحلية والإقليمية والدولية

فى هذا القسم من البحث نستعرض - بإيجاز - مجموعة من التطورات التى نرى أنها ذات علاقة، بتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى. وهذه التطورات التى سنعرضها أحدها محلى والباقى - وهو ستة - تطورات إقليمية ودولية، وذلك على النحو التالى:

١/٢ تنفيذ البرنامج المرحلى للإصلاح الاقتصادى فى مصر، وصدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ فى شأن ضمانات وحوافز الاستثمار^(٣٢):

بدأت مصر منذ أوائل عام ١٩٩١ تنفيذ سياسة جديدة للإصلاح الاقتصادى، وذلك بناء على اتفاقها مع كل من الصندوق والبنك الدوليين. وكانت مصر قد مهدت لهذه السياسة - منذ منتصف الثمانينات - بتنفيذ مرحلة هامة أنجزت خلالها واستكملت الكثير من مشروعات البنية الأساسية التى وجهت إليها استثمارات ضخمة بلغت نحو ١٨١ مليار جنيه، وذلك فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تم تنفيذها منذ منتصف عام ١٩٨٢.

وقد بدأت مصر تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى بالاهتمام أولا بإصلاح الجوانب المالية والنقدية. وفى سبيل تحقيق ذلك اعتمدت على مجموعة متداخلة ومتراصة من الأدوات والسياسات تمثلت فيما يلى:

- تحرير الاقتصاد من كافة القيود والأخذ بنظام آليات السوق من خلال ترك مختلف الأسعار - أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الانتاج وأسعار الفائدة وأسعار الصرف - لكى تتحدد بناء على قوى العرض والطلب.

- إعطاء القطاع الخاص دور القيادة فى عملية الإنماء الاقتصادى، وهو ما يتحقق عبر العمل بآليات السوق وتهيئة الظروف المناسبة لتشجيع هذا القطاع ، سواء كان محليا أم أجنبيا أم مشتركا، مع تطبيق أسلوب التخصصية بشكل تدريجى.

- الأخذ بنهج التخطيط التأشيرى، وهو ما يعنى - بشكل عام - أن يكون ثمة اعتماد فى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية على أعمال أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من خلال آليات السوق.

- تحرير التجارة الخارجية عبر تحرير سعر الصرف، وتحرير الاستيراد، وتطوير هيكل التعريفات الجمركية.

- تشجيع التصنيع من أجل التصدير.

وبانتهاء تلك المرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادى، مع نهاية عام ١٩٩٥، كانت مصر قد حققت العديد من النتائج التى تمثل أهمها فى (٢٣): أ) تحقيق معدلات نمو فى الناتج المحلى الإجمالى وصلت إلى نحو ٥٪ متخطية بذلك معدل النمو السكانى. ب) استمرار تراجع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى نحو ٨,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ج) السيطرة على معدلات التضخم عند مستوى ٤,٥٪. د) تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف وأسعار الفائدة المحلية. هـ) تكوين احتياطات تصل لنحو عشرين مليار دولار. و) تحقيق خطوات كبيرة على طريق الخصخصة. ز) إسقاط نحو ٥٠٪ من الديون الخارجية لمصر، بعد موافقة نادى باريس على إسقاط الشريحة الأخيرة من هذه الديون والتى قدرت بنحو ٤,٢ مليار دولار. ح) إعطاء المزيد من التيسيرات للمستثمرين وخاصة فى المناطق الجديدة.

ومنذ سبتمبر ١٩٩٦ انتقلت مصر إلى تنفيذ المرحلة التالية للإصلاح الاقتصادى. وقد أطلق عليها مرحلة الانطلاق الانتاجى. ومن بين ما استهدفته الحفاظ على - وكذلك دعم - كافة الإنجازات التى تحققت خلال المرحلة السابقة، وزيادة معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى نحو ٦٪ سنوياً، ثم مواصلة الجهد حتى يبلغ نحو ٨٪ سنوياً حتى يقترب من أربعة أمثال معدل الزيادة الطبيعية فى السكان. وقد تضمنت تلك المرحلة التأكيد على استخدام - ومواصلة استخدام - العديد من السياسات والأدوات مثل: التوسع فى قاعدة الملكية الخاصة، وحفز الصادرات وخاصة الصناعية، ودعم وتطوير سوق الأوراق المالية، هذا إلى جانب حفز رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية على الاستثمار المباشر فى العديد من الأنشطة والمجالات الاقتصادية.

وفى سبيل تحقيق هذه السياسة الأخيرة أصدرت الحكومة المصرية فى ١١ مايو ١٩٩٧ القانون

رقم (٨) فى شأن ضمانات وحوافز الاستثمار. وجاء هذا القانون فى ثلاثة أبواب تضمن أولها الأحكام العامة واهتم ثانيها بعرض ضمانات الاستثمار وشمل ثالثها حوافز الاستثمار. وقد اتسم بعدد من السمات التى كان أبرزها التأكيد على عدم الإخلال بكافة المزايا والاعفاءات والضمانات التى جاءت طبقاً للتشريعات السابقة حتى تنتهى المدد الخاصة بها. كذلك توسع هذا القانون فى عدد الأنشطة والمجالات موضع الاستثمار، إذ اشتمل على ستة عشر نشاطاً. وأجاز هذا القانون فى المادة ٢٨ منه تخصيص الأراضى المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت التى تقام فى مناطق معينة وذلك دون مقابل. وقد أغلق هذا القانون الباب أمام جواز إخضاع بعض المنتجات للتسعير الجبرى. وفضلاً عن ذلك فقد اهتم هذا القانون بتوسيع نطاق تحرير إرادة المستثمر وتأكيد شعوره بالأمان بعيداً عن تدخل الأجهزة المختلفة لكى ينطلق فى اتخاذ قراراته بحرية كاملة وذلك بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى القانون السابق رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ (٣٤).

ويمكن القول إنه فى إطار تنفيذ مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادى وما حققته من نتائج إيجابية فى هذا المضمار إلى جانب إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بصفة خاصة فمن المتوقع أن يودى ذلك إلى تدعيم تدفق - والاستفادة من - الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى.

٢/٢ اتساع نطاق العولمة والمستجدات فى سمات نشاط الشركات دولية النشاط:

تواجه بلدان العالم - على اختلاف درجات تقدمها وعلى اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية- نظاماً اقتصادياً عالمياً يختلف كثيراً عن ذلك النظام الذى كانت تعرفه إبان الستينات والسبعينات وبدايات الثمانينات. فالحديث الآن يدور عن اقتصاد كوني أو كوكبي تتم فيه العلاقات الاقتصادية الدولية دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول القومية، وتنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال - وإلى حد أقل الأفراد - بحرية كبيرة وعلى نطاق ضخم على امتداد الكرة الأرضية. كذلك نشهد الآن عالماً تزداد فيه عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل وذلك بفعل الدور الذى تمارسه الشركات دولية النشاط فى مجالات الانتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق. كما نلاحظ اليوم أنه مع النمو السريع الذى يحدث فى حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وسرعة انتقالها من مكان لآخر بحثاً عن معدلات أعلى للربح، ومع التحرير المتزايد الذى حدث فى الأسواق النقدية والمالية وحركات التجارة العالمية، فقد استلزم الأمر البحث عن آليات وقواعد

ومؤسسات عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وإدارتها، بل والأكثر من ذلك قبول انتقال جانب من المهام التنظيمية ووضع السياسات من إطارها الوطنى إلى إطارها العالمى.

باختصار شديد فقد أضحت النظام الاقتصادى العالمى اليوم يتميز بما اصطلح على تسميته بالعولمة أو الكوكبية أو التدويل التى تجلت - بشكل رئيسى - فى تعاظم دور الشركات دولية النشاط واتساع الأسواق العالمية والنمو فى التجارة العالمية فى السلع والخدمات (عالمية الأسواق)، إلى جانب تنامى تدفقات الأموال عبر الحدود (عالمية رؤوس الأموال)^(٣٥).

ومن ناحية أخرى نود الإشارة إلى أنه فضلا عن تعاظم الأهمية النسبية لنشاط الشركات دولية النشاط فى الاقتصاد العالمى - كأحد أهم سمات هذه الشركات فى إطار ظاهرة العولمة - يمكننا إضافة سمتين جديدتين ومتداخلتين، وخاصة فى مجال نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تسيطر على الشطر الأعظم منه تلك الشركات. وتمثل هاتان سمتان باختصار فيما يلى:

- ظهور الكثير من الشركات دولية النشاط صغيرة ومتوسطة الحجم منذ منتصف عقد الثمانينات. وأصبحت هذه الشركات تمثل ٥٠٪ أو يزيد من عدد الشركات دولية النشاط التى تقوم بالاستثمار الأجنبى المباشر خارج الحدود القومية لدولها الأم، وخصوصا فى البلدان ذات كلفة الانتاج المنخفضة^(٣٦).

- ظهور بعض الدول النامية كدول أم للشركات دولية النشاط والتى تمارس نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر. بعبارة أخرى بزوغ ظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من دول نامية إلى خارج حدودها. وعلى ذلك تغيرت الصورة التقليدية التى كانت تشير إلى انتقال رأس المال والخبرة دائما من البلدان الصناعية المتقدمة فقط، وبالأحرى من دول (OECD). وفى هذا الشأن تشير إحدى الدراسات^(٣٧)، إلى أن نحو ٤٥٪ من أكبر الشركات متعددة الجنسيات فى العالم خارج دول ال (OECD) مصدرها أربع دول نامية هى: كوريا الجنوبية وهونج كونج والصين والبرازيل. وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى مصدرها دول خارج تلك المنظمة نحو ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٤. وقد أخذ أغلب هذه الاستثمارات شكل تدفقات إقليمية ضمن إقليم الدول المستثمرة^(٣٨).

وتشير دراسة أخرى^(٣٩)، إلى أن ظاهرة تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر من بلدان نامية إلى

خارج حدودها قد تنامت بشكل واضح منذ السنوات الأخيرة لعقد الثمانينات، وخاصة من إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، ومن ثم اعتبرت هذه الدراسة ظاهرة شرق آسيوية. فقط لوحظ أن قيمة الاستثمارات المباشرة من هذا الإقليم قد زادت من نحو ٨٠٨ مليون دولار في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ (تمثل نحو ٦١٪ من إجمالي الدول النامية) إلى نحو ٨٢٣١ مليوناً في عام ١٩٩٢ (تساوي ٨٩٪ من إجمالي الدول النامية). وتأتي دول أمريكا اللاتينية - ولكن بفارق كبير - بعد دول الإقليم المشار إليه. وقد إنجحه معظم تلك الاستثمارات الشرق آسيوية إلى دول في نفس الإقليم. وأوضح مثال على ذلك الاستثمارات المباشرة من كوريا الجنوبية وتايوان واتجاهها بشكل كبير إلى الصين وبدرجة أقل إلى اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند^(٤٠).

وهكذا فإنه في ضوء اتساع نطاق العولمة يكون على البلدان الراغبة في تطوير تدفق - ومن ثم الاستفادة من - الاستثمار الأجنبي المباشر أن توفر الظروف والشروط المناسبة لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وإلا أصبحت غريبة في عالم تتسارع فيه مثل هذه التطورات.

٣/٢ اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة في إطار جولة أورجواي للمفاوضات

التجارية متعددة الأطراف:

جرت منذ منتصف الثمانينات العديد من المحاولات لإقرار اتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بإيجاد الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفه دون أية معاملات تمييزية أو ممارسات غير عادلة وتقييدية. وقد جرى بعض هذه المحاولات في إطار الأمم المتحدة كما جرى بعضها الآخر في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك بعض المحاولات في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٤١). ولكن أهم تلك الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، هو ما عرف باتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة. ويمثل هذا الاتفاق واحداً من أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها عبر جولة أورجواي، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٥^(٤٢). والاتفاق المشار إليه يعد أحد الأمور التي أدخلت في المفاوضات لأول مرة، والتي ميزت هذه الجولة مقارنة بالجولات السبع التي تمت قبلها في إطار الجات. وقد استهدف هذا الاتفاق تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول، ومن ثم حظر على الدول الأعضاء فرض أي من الشروط التالية: شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي، وشرط إحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي، وشرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية^(٤٣).

وبالمقارنة مع العديد من البلدان النامية الأخرى تتفق مصر - إلى حد كبير - مع متطلبات هذا الاتفاق فيما عدا الشرط الخاص بالمكون المحلى، وهو ما نجد في بعض الصناعات التجميعية التي مازالت تفى بمتطلبات المكون المحلى الخاصة بنسبة ٦٠٪ للحصول على تخفيضات تعريفات الجمارك، على أن ذلك سيتم إلغاؤه مستقبلا فى حدود المدى الزمنى المسموح به للبلدان النامية بالمقارنة بما هو عليه فى البلدان المتقدمة^(٤٤). إذ يتيح هذا الاتفاق للبلدان النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات وذلك قبل بدء تنفيذ أحكامه بالنسبة لإجراءات الاستثمار المحظور استخدامها، هذا فى حين لم يسمح للبلدان المتقدمة سوى بفترة انتقالية مدتها عامان فقط. ومع التزام بلدان العالم المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بهذا الاتفاق، فإنه من المتوقع أن يحدث تعاظم لحركة الاستثمار الأجنبى المباشر، وربما يؤدى ذلك إلى تزايد نصيب البلدان النامية عموما فى التدفقات الاجمالية لهذا الاستثمار على المستوى العالمى.

٤/٢ الاتجاه المتزايد نحو الاصلاح الاقتصادى والأخذ بآليات السوق فى بلدان أوروبا الشرقية

والاتحاد السوفيتى سابقا:

لاشك أن التحولات التى حدثت فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا ستجعل هذه البلدان مؤهلة لأن تصبح مناطق جذب للمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة تلك القادمة من بلدان الاتحاد الأوروبى واليابان وبعض البلدان النامية الحديثة فى مجال تصدير الاستثمار الأجنبى المباشر (إقليم شرق وجنوب شرق آسيا)، وذلك للاستفادة من أسواقها الواسعة إلى جانب الارتفاع النسبى فى مستوى تعليم ومهارة العمال وانخفاض تكاليف العمل فى هذه البلدان. وربما يكون لذلك تأثيره السلبى على الحجم المتدفق من تلك الاستثمارات إلى البلدان النامية الأخرى بما فيها مصر.

وتشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولى^(٤٥)، إلى أن حجم التدفق السنوى إلى بلدان وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق وبلدان الكومنولث قد ارتفع من نحو ٢,٤ بليون دولار فى عام ١٩٩١ ليصل إلى حوالى ١٣ بليون دولار فى عام ١٩٩٥، ثم تراجع هذا التدفق عام ١٩٩٦ إلى نحو ١١,٣ بليون دولار (انظر الجدول رقم ١٢ بالملحق الاحصائى). وتم تفسير ذلك جزئيا بتباطؤ حركة الخصخصة فى تلك البلدان.

وتشير نفس الدراسة إلى أن بلدان وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق قد اجتذبت أكثر من ٧٠٪ من الحجم التراكمى الذى تلقته بلدان التحول الاقتصادى المباشر إليها خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦). وحصلت المجر والجمهورية التشيكية وحدهما على نحو ٥٠٪ من مجموع التدفقات، نظرا لتقدمهما فى برامج الإصلاح والخصخصة. وكانت كل من النمسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هى البلدان المستثمرة الرئيسية، حيث بلغ إسهامها أكثر من ثلثى الاستثمارات فى اقتصادات التحول عام ١٩٩٤، وقد توجه جزء كبير من الاستثمار الأجنبى المباشر فى تلك الاقتصادات إلى قطاعات تعنى أساسا بإمداد الأسواق المحلية، مثل قطاعى التجارة والتوزيع ثم تصنيع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

٥/٢ الترويج لفكرة السوق الشرق أوسطية ضمن الترتيبات الإقليمية الجديدة فى المنطقة:

تعد فكرة السوق الشرق أوسطية - على الرغم من حداثةها - أحد أهم وأخطر التحديات التى يمكن أن تواجهها مصر بصفة خاصة والبلدان العربية بصفة عامة. وهذه الفكرة تمثل أحد أهم تداعيات سلام الشرق الأوسط غير المحقق. فهذا السوق، الذى يرتب له لكى يشتمل فى الأساس على إسرائيل وتركيا وإيران، إلى جانب بعض - أو معظم - البلدان العربية، أيا كان الشكل الذى سيكون عليه فإن قيامه سيكون له انعكاسات بعيدة المدى على مختلف الاقتصادات العربية بما فيها مصر، بل والأكثر من ذلك على مختلف مناحى العمل العربى المشترك^(٤٦).

فإذا قدر لهذا السوق أن يكون - ومتضمنا إسرائيل وتركيا وهما بلدان كلاهما فى نحو مستمر ولديهما اقتصاد حجمه متقارب وانفتاح على الغرب المصنع وطموحات إقليمية كبرى - فإنه سيؤثر حتما على نصيب الاقتصاد المصرى من تدفق الاستثمار العربى والأجنبى المباشر من ناحيتين: فمن الناحية الأولى قد يتحول جزء كبير من الاستثمارات العربية المتدفقة إلى مصر لكى تتدفق فى مثل هذه الاقتصادات الأكثر تأهيلا ومناسبة، وخاصة الاقتصاد التركى نظرا لتمتعه بميزة توافر الطاقة الاستيعابية للاستثمارات فضلا عن الأسواق. ومن الناحية الأخرى إذا ما قدر لهذا السوق أن يكون فإنه سيعطى مؤشرا لتحقيق درجة كبيرة من الاستقرار فى المنطقة، الأمر الذى سيشجع الاستثمارات الأجنبية لكى تتدفق بشكل أكبر إلى المنطقة وتذهب أيضا بشكل أكبر إلى إسرائيل وتركيا أكثر مما تتدفق على باقى اقتصادات المنطقة بما فيها مصر^(٤٧).

وتؤكد مثل هذا السياق أحدث الدراسات التي أعدها مشروع تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى شأن تقييم درجة جاذبية مصر للاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمناخ القانونى والتنظيمى، وذلك بالمقارنة بأربع دول يعتقد أنها تمثل الدول المنافسة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة، وهى إسرائيل وتركيا وتونس والمغرب^(٤٨). فقد توصلت تلك الدراسة (حسبما يفصح الجدول رقم ١٣ بالملحق الإحصائى) إلى أن ترتيب مصر ضعيف للغاية فى كل النقاط الحيوية التى تهتم المستثمرين الأجانب - باستثناء استقرار سعر الصرف والاستقرار السياسى - وذلك بالمقارنة بكل من تركيا والمغرب وإسرائيل وتونس^(٤٩).

كذلك توصلت هذه الدراسة - من خلال عمل تصنيف مقارن للدول حسب النظم القانونية والتنظيمية (حسبما يفصح الجدول رقم ١٤ بالملحق الإحصائى) - إلى أن مصر تبدو أقل الدول جذبا للمستثمرين المرتقبين من بين الدول الخمس التى تمت دراستها، وذلك على الرغم - كما تقول الدراسة - من اتخاذ مصر بعض الإجراءات التصحيحية خلال السنوات الأخيرة^(٥٠).

وجدير بالذكر أن الدراسة المشار إليها يمكن أن نورد عليها تحفظا مؤداه أن ثمة تحيزا واضحا فيما اعتمدت عليه من مؤشرات ومعايير فضلا عن الأوزان النسبية المعطاة لكل مؤشر أو معيار. وإذا ما أجرينا مقارنة بين ما توصلت إليه - بوضع مصر فى ترتيب متأخر مقارنة بكل من المغرب وتونس - وما تشير إليه دراسات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التى تجعل مصر دوما أكثر البلدان العربية جذبا للاستثمارات سواء العربية أم الأجنبية، فقد كان ضروريا التحفظ على النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة، ومن ثم تحتاج نتائجها إلى الكثير من التدقيق والتدليل.

وعلى أى حال، فإن على مصر أن تعد عدتها لمواجهة مثل هذا التحدى، وخاصة من خلال الاستمرار فى تحسين اقتصادها وتهيئة الظروف لجعلها أكثر مناسبة وأكثر تنافسية فى شأن اجتذاب المزيد من الاستثمار العربى والأجنبى المباشر.

٦/٢ الاتجاه المتزايد فى الاقتصادات العربية نحو الأخذ بآليات السوق وتطبيق برامج

للإصلاح الاقتصادى:

يأتى هذا التوجه المتزايد فى إطار الاتفاقات المبرمة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

فهناك العديد من الاتفاقات - ومن ثم برامج الإصلاح الاقتصادي - فى تونس والمغرب والجزائر وبعض بلدان مجلس التعاون الخليجى مثل الكويت والسعودية والبحرين والامارات، بالإضافة إلى سوريا وبدرجة أقل فى اليمن^(٥١). وثمة توجه مكثف لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية لتبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى على المستوى العربى بما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادى وفتح المجال لعوامل السوق لممارسة دورها فى تخصيص الموارد.

وعموما فإن التقدم فى نتائج برامج الإصلاح الاقتصادى التى تتبناها البلدان العربية سيؤثر حتما على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر فى هذه البلدان، وخاصة تلك الأموال التى تعود ملكيتها فى الأصل لعرب وتبحث عن مناطق مبهمة ومناسبة للاستثمار المباشر فى العالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن التقدم فى برامج الإصلاح الاقتصادى المشار إليها يمكن أن يترتب عليه تزايد حركة الاستثمارات المباشرة العربية البينية، وخاصة فى اتجاه الاقتصاد المصرى الذى يجتذب النصيب الأكبر من إجمالى هذه الاستثمارات، وهو ما يؤكد التقرير السنوى لمناخ الاستثمار فى الدول العربية والذى تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. فقد أشار تقرير عام ١٩٩٦^(٥٢)، إلى أن إجمالى الاستثمارات البينية العربية قد بلغ فى عام ١٩٩٦ نحو ٢,١ بليون دولار مسجلا بذلك معدلا للزيادة بلغ نحو ٣٨,٥٪ عما كان عليه عام ١٩٩٥ (٣, ١٥٢٢ مليون دولار). وأشار التقرير إلى أن مصر تحتفظ بمكان الصدارة فى استقبال الاستثمارات البينية العربية بنصيب بلغ نحو ٣٣,٧٪ من الإجمالى، جاء بعدها فى المرتبة الثانية السودان بنصيب بلغ ٢٦,٣٪. ويعزى هذا الترتيب المتقدم للسودان أساسا لتسجيل مشروع للنقل بلغت استثماراته ٢ بليون ريال سعودى (أى ما يعادل ٥٣٨ مليون دولار). ثم جاءت سوريا فى المرتبة الثالثة (٤, ١٤٪) ثم لبنان (٩, ١١٪) ثم اليمن (١, ٤٪) ثم تونس (٣, ٣٪) ثم المغرب (٩, ٢٪) وذلك كما هو معروض فى الجدول رقم (١٥) بالملحق الإحصائى.

إضافة إلى ما تقدم يشير التقرير إلى أنه على صعيد التوزيع القطاعى للاستثمارات البينية العربية يحصل قطاع الخدمات على نحو ٦٣,٧٪ من الإجمالى، بينما يبلغ نصيب قطاع الصناعة ٣٤,٥٪ ونصيب قطاع الزراعة ١,٨٪. وهذا التوزيع يتسق بالطبع مع الاتجاه العالمى لزيادة نصيب قطاع الخدمات فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

٧/٢ اتساع نطاق ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية:

يعد هذا التطور أحد أهم المتغيرات التي تشكل الاقتصاد العالمى اليوم، حيث نشهد اتجاهها متسارعا نحو اتساع نطاق وتعميق التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء الجديد منها. ومن أهم التكتلات الاقتصادية المشار إليها الاتحاد الأوربي، ومنظمة التجارة الحرة الأوربية وتجمع الآسيان (الذى يضم عددا من الدول الصناعية الجديدة فى آسيا وهى سنغافورة وأندونيسيا وبروناي وماليزيا والفلبين وتايلاند) وهناك تجمع النفط (الذى يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك). وكان آخر التجمعات الإقليمية هو منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى الذى يضم ثمان عشرة دولة تأتى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والصين والدول الصناعية الجديدة فى آسيا وكذلك بعض دول أمريكا اللاتينية، ويستهدف هذا التجمع تحرير التجارة والاستثمار بين أعضائه بحلول عام ٢٠١٠ كحد أقصى.

وإذا ما توقفنا قليلا عند أبرز تلك التكتلات وأكثرها نجاحا وهو الاتحاد الأوربي، يمكننا الإشارة إلى أن هذا التكتل يسير فى اتجاهين: الأول هو زيادة عدد الدول الأعضاء وفتح المجال أمام دول شرق أوربا لتعميق الروابط معه بتوقيع اتفاقات انتساب معها تؤدى إلى الانضمام الكامل فى مراحل لاحقة. أما الاتجاه الثانى فهو إقامة تجمع اقتصادى ونقدي وسياسى مع حلول عام ٢٠٠٠، فقد تحقق لهذا التجمع السوق الواحد والكبير الذى تتم فيه الحريات الأربع (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة).

وعموما فإن من شأن اتساع نطاق الاتحاد الأوربي اتجاه المزيد من الاستثمارات المباشرة من البلدان المتقدمة داخل الاتحاد إلى البلدان الأقل تقدما فيه مثل أسبانيا والبرتغال من ناحية، وإلى بلدان وسط وشرق أوربا من ناحية أخرى. إذ أن اقتصادات هذه البلدان أكثر مناسبة وتهيؤا للاستثمار المباشر بالمقارنة بالبلدان خارج هذا التكتل، خاصة البلدان النامية ومنها مصر.

وربما يكون ذلك دافعا يحث مصر والبلدان العربية على العمل فى ظل تكتل عربى أيا كان شكله ومسماه، وإلا كان المردود على اقتصادات هذه البلدان مترددا مقارنة بباقى بلدان العالم التى تتسارع للعمل فى إطار جماعى إقليمى أو حتى شبه إقليمى.

٣- نحو إطار ملائم لتطوير - والاستفادة من - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى:

فى ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب مجموعة المستجدات والتطورات المحلية والاقليمية والدولية، يمكننا الآن استعراض مجموعة من المحاور اللازمة فى سبيل تطوير - والاستفادة من - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى. وسيتم تناول ذلك الهدف على مستويين: الأول محلى، والثانى دولى. ولكن قبل أن نقوم بهذا العمل نود الإشارة إلى عدد من الاعتبارات لآخذها فى الحسبان عند وضع أى برنامج يرمى إلى تحقيق الهدف المشار إليه. وتمثل تلك الاعتبارات فى الآتى:

١- إن التطورات العالمية المتلاحقة - كاتساع نطاق ظاهرة عولمة الانتاج والتجارة وحركة رأس المال، إلى جانب تحرير التجارة العالمية واتجاه النظام العالمى نحو الاندماج والتكامل - سياترب عليها مزيدا من القدرات الانتاجية والمالية والتكنولوجية للشركات دولية النشاط ومزيدا من سيطرة هذه الشركات على حركة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذى سيكون من الصعب جدا معه على مختلف بلدان العالم - وخاصة النامية - أن تتبنى سياسات محلية مغايرة لهذا التيار المتسارع. أضف إلى ذلك أن مثل هذه التطورات والمستجدات يمكنها إتاحة فرص أفضل للاقتصادات النامية إذا ما أحسن استغلالها.

٢- إن التطورات التى حدثت فى نمط التمويل الدولى - منذ تفجر أزمة المديونية - قد أدت إلى تغليب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسى للتمويل الأجنبي فى البلدان النامية بالمقارنة بباقى المصادر. ولكن ينبغى أن نعى تماما أن هذا المصدر التمويلي يجب أن يكون مصدرا مكملا أو مساعدا، بحيث يقع العبء الأكبر والأساسى على مصادر التمويل المحلية بأشكالها المتنوعة.

٣- إن تعظيم- وكذلك الاستفادة من- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى بلد ما يتطلب من ناحية أن يكون هذا الاستثمار متوافقا مع أهداف سياساته الاقتصادية والاجتماعية ومحققا لهذه الأهداف، ومن ناحية أخرى أن يهيئ ذلك البلد لهذا الاستثمار كل السبل اللازمة لاجتذابه.

١/٣ محاور تطوير - والاستفادة من - تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى

المحلى:

نعرض هنا عددا من المحاور، والتي سنلاحظ أنه رغم عرضها منفصلة إلا أنها متداخلة ومتراصة بشكل كبير، وذلك على النحو التالي:

أولا: الاستمرار فى إنجاز مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادى والحفاظ على ما تحقق من نتائج ايجابية لهذا البرنامج حتى الان مع التدعيم المتواصل لها: ويستدعى هذا المحور الاشارة إلى مجموعة من المتطلبات يتمثل أهمها فى:

- ١- استكمال مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية.
- ٢- دعم مسيرة تحرير الاقتصاد القومى من كافة الاختلالات الهيكلية، فضلا عن تحريره من كافة القيود والاجراءات والقرارات الإدارية التى لا تستدعيها اعتبارات اقتصادية.
- ٣- مواصلة السيطرة على - فضلا عن تحقيق التراجع فى - معدلات التضخم.
- ٤- استكمال برنامج الخصخصة.
- ٥- مراجعة قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فى ضوء أية تحفظات يوردها المستفيدون فى هذا الشأن.
- ٦- استمرار التطوير فى قطاع الاتصالات باستكمال الأدوات والأساليب التكنولوجية الحديثة فى هذا القطاع.
- ٧- استقرار السياسات الاقتصادية (كاستقرار سياسات أسعار الصرف واسعار الفائدة) والعمل على إنجاز عمليات التوازن فى متغيرات النشاط الاقتصادى الأساسية سواء فى الموازنة العامة للدولة أم فى ميزان المدفوعات.
- ٨- دعم وتطوير سوق الأوراق المالية والارتقاء بكفاءة جهازه الإدارى وتوفير كافة الوسائل الحديثة اللازمة لذلك.

ثانيا: الصياغة المرشدة لنظام حوافز الاستثمار، بحيث يكون هناك نظام أفضليات محدد فى هذا الخصوص:

ويعنى هذا المحور اتباع سياسة انتقائية فى تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر بحيث تعطى الحوافز بشكل أكبر للأنشطة التى ترغب الدولة فى اجتذاب هذا الاستثمار إليها بينما تتشدد فى الأنشطة التى لا ترغب فى مساهمته فيها. ويستدعى هذا المحور الإشارة إلى مجموعة من المتطلبات التى يتعين توفيرها فى ضوء الدراسات الاقتصادية عن المشروعات ذات العلاقة بأولويات الاقتصاد القومى. وتمثل هذه المتطلبات فى (٥٣):

- ١- ربط الحوافز بمستوى الأداء فى المشروعات المطلوب توجيه الاستثمار إليها.
- ٢- منح معاملة تفضيلية للاستثمار فى الأنشطة التى تتسم بارتفاع علاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية.
- ٣- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات فى الأنشطة التى تنتج بغرض التصدير مقارنة بتلك الموجهة أساسا للسوق المحلى.
- ٤- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التى تقدم برامج تأهيل وتدريب للعمال والفنيين، بما يمكن من رفع الانتاجية وكذلك القدرة على استيعاب التكنولوجيات القادمة مع هذه الاستثمارات.
- ٥- منح معاملة تفضيلية للاستثمار فى الأنشطة ذات الفنون الانتاجية المكثفة للعمل مقارنة بتلك المكثفة لرأس المال، بما يمكن من المساهمة فى تخفيض حدة أزمة البطالة.

ثالثا: تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الاجنبى المباشر:

ويستدعى هذا المحور اتخاذ الاجراءات التالية :

- اعطاء المزيد من الاهتمام بكافة الجوانب التنظيمية محل التعامل مع الاستثمار الاجنبى المباشر، بما يمكن من القضاء على كافة أشكال الروتين والتعقيدات ، ومن ثم يتم التخلص من مشكلة البيروقراطية التى كثيرا ما يشكو منها المستثمرون سواء كانوا محليين أم أجنبى.
- ١- إعداد طاقم من الاداريين والفنيين المتخصصين فى تقديم كافة أنواع النصح والتوجيه للاستثمارات الأجنبية.
- ٢- عقد لقاءات دورية على فترات متقاربة للقائمين على التعامل مع تلك الاستثمارات المباشرة.

٣- وضوح وتسهيل الاجراءات القانونية محل التعامل مع تلك الاستثمارات ، وهو ما يستلزم عدم الخوض فى أية تعقيدات من شأنها عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين الأجانب ، الأمر الذى كثيرا ما كان محل شكوى هؤلاء المستثمرين.

٤- الاعتماد بشكل أساسى على أحدث اجهزة الحواسب الآلية، بما تتيحه من امكانات متطورة ومتنوعة وسريعة تخدم بشكل أساسى متطلبات السرعة والتبسيط واختصار الوقت والاجراءات، هذا فضلا عن مواكبة التطورات المثيلة وخاصة فى البلدان المنافسة لمصر فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً: تحقيق الاستقرار فى البيئة الداخلية المواتية للاستثمار الأجنبى المباشر:

ويستدعى هذا المحور ضرورة الاهتمام بما يلى :

١- تحقيق الاستقرار فى البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية حيث يتم فى اطارها ممارسة نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر.

٢- تحقيق الاستقرار فى البيئة السياسية والاجتماعية، وبحيث يكون هذا الاستقرار قويا مشجعاً على التقدم بكل أبعاده. ولعل فى استقرار البيئة السياسية وتوافر الحريات ووضوح واستقرار الحقوق والواجبات ما يساعد على جذب الاستثمارات المشار إليها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن استقرار البيئة الاجتماعية - المرتبط بطبيعة الحال باستقرار البيئة السياسية بأبعادها المختلفة - سيساهم فى تنامى الإدراك بأهمية مردود عمليات الاستثمار الأجنبى المباشر على كافة فئات وأفراد المجتمع، الأمر الذى سيطور حتماً من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر.

٣- تحقيق الاستقرار فى بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام ، هذا إلى جانب ما يختص منها بالتعامل مع الاستثمار الأجنبى المباشر.

٣/٣ محاور تطوير -والاستفادة من- تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر على المستوى الدولى:

تشير هنا إلى محورين شاملين، وسنلاحظ أيضاً أنهما متداخلان ومترابطان بشكل كبير،

وذلك على النحو التالى:

أولاً: السعى الجاد نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادى الاقليمى بين البلدان العربية:

يزيد من أهمية هذا المحور متطلبات تحرير التجارة العالمية وعودة الانتاج والاسواق وحركة رأس المال. ويمكننا القول بأن هذا المحور إذا ما كتب له أن يكون فسيترتب عليه عديد من الآثار الايجابية فى شأن تحقيق الهدف المبتغى. فمن ناحية سيتحقق تنامى حركة الاستثمارات البيئية العربية، بما يمكن من إفادة مصر وغيرها من الدول العربية. ومن ناحية أخرى سيخلق تفعيل أحد أشكال التكامل سوقاً إقليمياً كبيراً يشكل فى جانب منه عاملاً هاماً فى عمليات التفاوض مع الاستثمارات الاجنبية التى يمكن أن تتدفق إلى المنطقة العربية، ومن ناحية ثالثة يمكن أن يساهم فى اجتذاب بعضاً من الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية. أضف إلى ما سبق أنه إذا ما تم فى إطار ذلك الشكل من التكامل اتجاه نحو تدعيم أسواق المال العربية، فإنها ستساعد على التخفيف من حدة التهربات التى تشهدها رؤوس الاموال العربية إلى خارج المنطقة العربية.

وفضلاً عما تقدم فإن تفعيل التكامل وجعله واقعاً ملموساً ربما يدفع العالم المتقدم ليقوم بدوره فى إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى بشكل أقرب إلى العدالة، الأمر الذى سيمكن من توافر مقوم رئيسى لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، وبصفة خاصة إلى مصر. هذا المقوم هو استقرار المنطقة عند زوال هذا الصراع المشلول عن عدم الاستقرار والمساهم فى تدنى نصيب المنطقة العربية من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: صياغة برنامج للترويج للمشروعات المستهدفة الاستثمار فيها:

فى إطار هذا المحور يمكننا الاشارة إلى مجموعة المتطلبات التالية:

- ١- أن يتم مسبقاً إعداد وصياغة خريطة قطاعية وجغرافية توضح فرص الاستثمار المتاحة فى ضوء الموارد الطبيعية والبشرية وفى ضوء أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة.
- ٢- يلزم إعداد قاعدة معلوماتية شاملة وحديثة عن كافة المؤشرات الاقتصادية فى الدولة، بالإضافة إلى القوانين والإجراءات التى سيتعامل المستثمرون فى إطارها وتفصيل حوافز وضمانات الاستثمار، هذا إلى جانب دراسة الاتجاهات الحالية والمرتبقة فى استثمارات البلدان والشركات المصدرة لرأس المال ولعرفة عوامل استقطابها. ومن المفيد استغلال تزايد عدد الشركات دولية النشاط وخاصة صغيرة الحجم، وبصفة أخص القادمة من بلدان نامية مثيلة.

٣- إنشاء مكاتب ترويج الأنشطة محل الاستثمارات فى كافة البلدان سواء كانت متقدمة أم نامية.

٤- تكثيف جهود التعاون مع المؤسسات الدولية التى لها دور فى عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية والمساهمة مع حكومات الدول النامية فى العمل على تحسين مناخ الاستثمار، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولى والتى أنشئت فى عام ١٩٨٨، ومصر أحد أعضائها. ويمكن لمصر أن تستفيد من الاتفاق الذى عقد فى منتصف فبراير عام ١٩٩٧ بين هذه الوكالة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من خلال مساهمة هذا الاتفاق فى زيادة حجم التدفقات الاستثمارية إلى البلدان العربية وكذلك فيما بينها^(٥٤). وإلى جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار يمكن الاستفادة أيضا من الخدمات التى يقدمها جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبى التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى.

٥- استغلال اتفاقات المشاركة مع بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بما يمكن من التوسع فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المصرى.

٦- استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى الترويج الاستثمارى وذلك على غرار ما حدث فى مؤتمر القاهرة (١٢-١٤ نوفمبر ١٩٩٦) كأحد المؤتمرات الأربعة التى عقدت فى هذا الاطارحتى الآن (الدار البيضاء ١٩٩٤، عمان ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦، الدوحة ١٩٩٧). وقد شكل مؤتمر القاهرة فرصة ممتازة عرضت من خلالها التطورات الاقتصادية الاخيرة فى مصر والتى هيات لها مناخا مناسبيا للاستثمار، ومن ثم أسهمت فى وضع مصر على خريطة الاستثمارات العالمية. وفى هذا المؤتمر عرضت مصر أيضا قائمة بالمشروعات المستهدفة الاستثمار فيها، وتم بالفعل إنجاز بعض الاتفاقات فى هذا الخصوص. وبذلك فإن الترويج عبر هذا المؤتمر ساهم، ويتوقع له أن يستمر فى المساهمة، فى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة^(٥٥)، وذلك إذا ما أمكن إزالة العقبات التى تعترض استمرار عقد هذا المؤتمر سنويا.

الخاتمة

- أتاح العرض المتقدم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت باختصار فى:
- التأكيد على الدور الهام لهذه الاستثمارات - كحزمة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية- فى تعويض النقص المحلى فى هذه الموارد فى البلدان التى تنتقل إليها.
 - أن توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر بين مجموعتى البلدان المتقدمة والبلدان النامية يشير إلى أن ثمة اختلالا يشهده هذا التوزيع. إذ يتجه معظم هذا الاستثمار إلى البلدان المتقدمة ويبقى النصيب الأقل منه للبلدان النامية، هذا على الرغم من التحسن الذى شهده هذا الأخير وخاصة منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن. وقد تميز الاستثمار الأجنبى المباشر داخل مجموعة البلدان النامية بظاهرة تركز مصادر تدفقه ومناطق جذبها.
 - أن الأسباب الرئيسية وراء تنامى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم تتمثل فى ازدياد حاجة مختلف بلدان العالم إلى التمويل الخارجى، والإقبال المتزايد من جانب العديد من البلدان النامية نحو تقليص الإجراءات الروتينية واتباع برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، واتساع نطاق العولمة والتوسع فى الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، وازدياد التنوع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر، وأخيرا اتساع تحرير التجارة العالمية فى اطار تطبيق اتفاقات جولة اورجواى.
 - أنه على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى قررها المشرع المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مجموعة القوانين التى صدرت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، فإن المحصلة كانت متدنية بشكل كبير. وقد تم تفسير ذلك بالعديد من الأسباب التى تمثل جزء منها فى استراتيجيات الشركات القائمة على هذا الاستثمار (الشركات دولية النشاط)، وتمثل الجزء الباقى والأهم فى مسئولية الجانب المصرى الذى تردد كثيرا فى توفير الشروط والظروف الكفيلة بتشجيع هذا الاستثمار فى ظل مشاكل اقتصادية عديدة كان يعانى منها.

وفى ضوء هذه النتائج، بالإضافة إلى ماتم استعراضه من تطورات ومستجدات محلية وإقليمية ودولية ذات علاقات مباشرة بتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد المصرى، خلص البحث إلى مجموعة من المحاور باعتبارها تشكل إطارا لتطوير- والاستفادة من - تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى ، وتم ذلك على مستويين: الأول محلى ، والثانى دولى. وكانت محاور المستوى المحلى عبارة عن:

أولاً: الاستمرار فى انجاز مراحل برنامج الاصلاح الاقتصادى والحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية لهذا البرنامج حتى الآن مع التدعيم المتواصل لها.

ثانياً: الصياغة المرشدة لنظام حوافز الاستثمار، بحيث يكون هناك نظام أفضليات محدد فى هذا الخصوص.

ثالثاً: تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: تحقيق الاستقرار فى البيئة الداخلىة المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما عن محاور التطوير المشار إليه على المستوى الدولى، فشد تمثلت فى :

أولاً: السعى الجاد نحو تفعيل أحد اشكال التكامل الاقتصادى الإقليمى بين البلدان العربية.

ثانياً: صياغة برنامج للترويج للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها.

وفى الختام نود الإشارة إلى ثلاث نقاط ينبغى أخذها فى الحسبان عند وضع أى برنامج لتحقيق الهدف محل البحث ألا وهو تطوير - والاستفادة من - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. وتمثل هذه النقاط الثلاث فى الآتى:-

١- أن تقديم حوافز وضمانات الاستثمار لابد وأن يتم فى بيئة من التشريعات المالية والضريبية تتصف بأمرين هامين هما الاستقرار والمناخ العام. ذلك أن الأمر الأول يمثل بالضرورة عاملاً أساسياً فى تطوير - والاستفادة من - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبخصوص الأمر الثانى يلزم ألا يكون الأصل فى تقديم الحوافز هو تقديمها فى إطار من الاستثناءات، لأن الاستثناءات يمكن أن تنقضى أو تزول فى أية لحظة، هذا على عكس الحال إذا كانت الحوافز تتم فى ظل مناخ عام من التشريعات الدافعة للإثماء الاقتصادى - بمختلف جوانبه وأبعاده - فى الدولة.

٢- أن بيئة ممارسة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر والمنطقة العربية أمام الشركات دولية النشاط تعد - إذا ما أتاحت لها مقومات الجذب اللازمة - أفضل بكثير من تلك البيئة التى نمت فيها استثمارات تلك الشركات فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك من نواحي كثيرة لعل

أهمها الموروث الحضارى، والطاقة الاستيعابية، والأسواق.

٣- ثمة أهمية لرؤوس الأموال العربية للاستثمار المباشر فى مصر. هذه الأموال بأحجامها الكبيرة - حسبما تؤكد البيانات المتاحة - يمكن أن تحقق مستوى كبيرا من الاستيعاب المطلوب لمصر، بل وللمنطقة العربية، من هذه الاستثمارات. وربما يتطلب تحقيق ذلك وضع برامج وسياسات يتم بعضها فى إطار تعاون بينى عربى، ويتم بعضها الآخر من خلال توافر البيئة المواتية للجذب بكل أبعادها. وهذه القضية تستلزم - بحق - مزيدا من تركيز الاهتمام والدراسة فى المرحلة المقبلة إذا ما أريد تحقيق الهدف المنشود محل البحث.

حواشى ومراجع البحث

١- للإحاطة الموسعة بهذه الأزمة نشير إلى الأعمال التى نشرت للدكتور رمزى زكى فى هذا المجال وهى: "أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨." الديون والتنمية: القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية". القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، "حوار حول الديون والاستقلال: مع دراسة عن الوضع الراهن للمديونية الخارجية لمصر"، القاهرة: مكتبة مديولى، ١٩٨٦. "محنة الديون وسياسات التحرير"، القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩١.

٢- خليل محمد خليل عطية "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث فى النظرية"، مجلة مصر المعاصرة. - القاهرة: العددان ٤٣٧-٤٣٨ يوليو/أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٢٥.

٣- جويل بيرغسمان وزيا وفانغ، "الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات". مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٩٥ ص ٦. وانظر أيضا صندوق النقد الدولى: "دراسات اقتصادية ومالية عالمية"، آفاق الاقتصاد العالمى. واشنطن: مايو ١٩٩٧. ص ٨٨.

٤- سميحة السيد فوزى، "الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية". مؤتمر تحرير الاقتصاد المصرى وإندماجه فى السوق العالمى ٢-٣ مايو ١٩٩٢، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ١٩٩٢. ص ١٢، ١٨، ٢١. وأنظر أيضا: خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦. وانظر أيضا: جويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين، المرجع

السابق، ص ٦.

5- See : UNCTAD: "Foreign Direct Investment in Latin America; Recent Trends, Prospects and policy Issues", Studies Series A, No. 3.- New York, U.N., 1986, P. 14,

- ورد فى : سميحة السيد فوزى: مرجع سابق ، ص١٨ .

٦- خليل محمد خليل عطية: مرجع سابق.- ص ١٤٦- ١٥٢. وانظر : بنك مصر، "قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٢) القاهرة: ١٩٩٧ ص ١٢-١٦.

٧- ذكاء مخلص الخالدى، "التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، هل يكونا ماكينة النمو الاقتصادى للدول العربية"، ندوة متطلبات التنمية فى الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) فى ظل المستجدات المحلية والعالمية (٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٦)، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦، ص ٦٣٠، وانظر أيضا، صندوق النقد الدولى، مرجع سابق، ص٧٣.

8- See: UNCTAD, "World Investment Report 1996, Investment, Trade and International policy Arrangements, Overview", United Nations, New York, 1996, pp. 1/2.

٩- ذكاء مخلص الخالدى، مرجع سابق، ص ٦٣٠.

١٠- عمر البيللى، خديجة الأعسر، "دور الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية"، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٩) سبتمبر ١٩٩٤. القاهرة: جامعة الدول العربية، ص ١٢٥/١٢٦.

١١- لمعرفة الأسباب التى تقف وراء هذه الظاهرة، انظر، جويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين، مرجع سابق، ص ٧/٦.

١٢- للتعرف على بعض ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين، انظر: بنك مصر، "الصين أرض الفرص والتحديات وآفاق التعاون مع مصر"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، القاهرة: بنك مصر، ١٩٩٧، ص ٧٣/٧٤.

١٣- عبد الحميد محبوب، "البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية الكورية"، مؤتمر السياسة الخارجية الكورية ١٧-١٨، فبراير ١٩٩٧، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨-١٠.

- ١٤- أمانة زكى شبانه، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق"، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ٧-٩ ابريل ١٩٩٤، القاهرة: الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ١٩٩٤، ص ٥.
- 15- See: World Bank, "Trends in Private Investment in Developing Countries 1994" Statistics for 1970-92, Discussion Paper (20), W.B. & IFC, Washington, D.C. 1994, pp. 8/9.
- ١٦- ابراهيم العيسوى، "التنمية المنشودة لمصر فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية"، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة: العدد (٤٤٣)، يوليو ١٩٩٦، ص ١١٤.
- ١٧- صندوق النقد الدولى، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٣١.
- ١٨- ذكاء مخلص الخالدى، مرجع سابق، ص ٦٣٦.
- ١٩- البنك الأهلى المصرى، "دور الشركات العابرة للحدود فى الاستثمارات المباشرة"، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثانى ١٩٩٢، ص ٤٤.
- ٢٠- عبد الحميد محبوب، مرجع سابق، ص ٢٢/٢٣.
- ٢١- أمانة زكى شبانه، مرجع سابق، ص ٧.
- ٢٢- لمزيد من التفاصيل، انظر، المرجع السابق، ص ٨-١٠.
- 23- See: UNCTAD, World Investment Report 1996, .. op. cit., pp. 9-12.
- ٢٤- أنظر تحليلًا شاملًا لهذه القوانين، سامى عفيفى حاتم، "الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٧٥ - ١١٠.
- See also : James Kenworthy, "Egypt: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climate". DEPRa, USAID Funded project, Cairo, August, 1997, pp. 37-50.
- ٢٥- أمانة زكى شبانه، مرجع سابق، ص ١٢-١٥ وانظر أيضا، بنك مصر، "قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر فى البلدان النامية...، مرجع سابق، ص ٦٥/٦٦.
- ٢٦- يوسف بادى، "مشاكل التمويل والاقتراض الخارجى ودور التكامل الاقتصادى العربى- الآثار والبدائل"، ندوة المديونية فى الوطن العربى (٢٢-٢٧ فبراير ١٩٩٢)، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبيرت، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٢، ص ٣٨٧، ٣٨٨.
- ٢٧- أمانة زكى شبانه، مرجع سابق، ص ١٧-٢١ وانظر أيضا، سميحة السيد

فوزى، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى التنمية الزراعية بالاقتصاد المصرى"، مؤتمراً للاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية (٢-٤ فبراير ١٩٨٨)، كلية الزراعة/ جامعة المنصورة، المنصورة، ص ١٩-٢٤.

٢٨- سميحة السيد فوزى، المرجع السابق، ص ٢٢.

٢٩- لمزيد من التفاصيل، انظر، معهد التخطيط القومى، دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٠٤) القاهرة: معهد التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٩٦. ص ٨٠-١١١.

٣٠- سميحة السيد فوزى "الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية" مرجع سابق، ص ٢٢-٣٠.

٣١- معهد التخطيط القومى، دور المناطق الحرة... مرجع سابق، ص ١١٢-١١٥، ١٦٩-١٧٦.

٣٢- لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة التالية: مجلس الشورى، "الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، محاولة لتقييم المرحلتين الأولى والثانية وتحديد أهداف وسمات المرحلة الثالثة"، التقرير النهائى للجنة الشؤون المالية والاقتصادية، مجلس الشورى ١٩٩٧.

٣٣- المرجع السابق، ص ١٤-٤٨.

34- See: James Kenworthy, "Egypt: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climate".... op. Cit., pp. 51/52.

٣٥- اسماعيل صبرى عبد الله، "الكوكبة"، المؤتمراً العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين (٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، وانظر أيضاً، ابراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ١١١-١١٤.

٣٦- سميحة السيد فوزى، مرجع سابق، ص ١٥/١٦.

٣٧- ذكاء مخلص الخالدى، مرجع سابق، ص ٦٣٢.

38- See: UNCTAD, World Investment Report 1996, .. op. Cit., P.7.

٣٩- عبد الحميد محبوب، مرجع سابق، ص ٢٢/٢٣.

٤٠- المرجع السابق، ص ٢٥/٢٦.

٤١- حول هذه المحاولات، انظر، بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى... مرجع سابق، ص ٣٧-٥٤.

42- See: UNCTAD, Trade and Development Report, 1994, (New York; Geneva; U.N.,) 1994, pp. 127-141.

43- Ibid, p. 136.

- ٤٤- محمد عبدالواحد، "أثار جولة أوجواي للجات على ميزان المدفوعات المصرى -تحليل قياسي، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٤٤) أكتوبر ١٩٩٦. ص ٢٨، وانظر أيضا، معهد التخطيط القومى، المستجدات العالمية (الجات وأوربا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمات (دراسة حالة مصر)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٧)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أغسطس ١٩٩٥. ص ١١١ - ١٢٨.
- ٤٥- صندوق النقد الدولى، مرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٣١.
- ٤٦- محمود عبدالفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية" التصورات - المحاذير- أشكال المواجهة"، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٩٤. ص ١٢٧ - ١٦٦.
- ٤٧- معهد التخطيط القومى، "أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير ١٩٩٦. ص ٢٤٦ - ٢٤٨.

48- See: James Kenworthy, "Egypt: A Comparative Study of Foreign Direct Investment, op. cit., pp. 14-22.

49- Ibid, pp. 19-20.

50- Ibid, pp. 21-22.

51- See: United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 1995, (New York: U.N.), March 1996, p. 13.

- ٥٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٦، الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٦، ص ٣٤/٣٥.
- لمزيد من التفاصيل، راجع سميحة السيد فوزى، مرجع سابق، ص ٣٨-٤٣.
- ٥٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الشهرية، فبراير ١٩٩٧، مرجع سابق، العدد ١٠٩، ص ١-٣.
- ٥٥- لمزيد من التفاصيل حول هذا المؤتمر انظر : بنك مصر، " مؤتمراً القاهرة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا (القاهرة ١٢٢-١١٤ نوفمبر ١٩٩٦)، الأهداف - النتائج، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى ١٩٩٦، ص ٧-٢٦.

الملحق الاحصائى

جدول رقم (١)

تدفقات مختارة من رؤوس الأموال إلى البلدان النامية

(القيم بالمليون دولار وبأسعار عام ١٩٩٣)

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
٦٣٩٩٩	٤٤٨٦٨	٤٣٣٧٥	١٢٩٨٨	٣٠٢٤	٣٠٤	الاستثمار الاجنبى المباشر الصافى
٨٦٥٦٩	٢٤٢٥٠	١٧٥٠٥	٣٣٥٣	٤٢٣	١٣	الاستثمار فى الاوراق المالية
٥٤٨٢	١٤٥٤١	١٨٩٢	١١٧٩١	٩٨٣٩	٣٨٤	الاقراض الصافى من البنوك التجارية
٥٢٣٣٦	٤٧٣٨٣	٥٩٣٠١	٣٤٣٦٦	٩٨٥٤	١٤٦٦	تدفقات المنح والقروض الرسمية
٢٠٨٣٨٦	١٣١٠٤٢	١١٣١٧٣	٦٢٤٩٨	٢٣١٤٠	٢١٦٧	الاجمالى

المصدر:

جويل بير غسمان وزيا وفانغ شين، " الاستثمار الاجنبى المباشر فى البلدان النامية: الانجازات والمشكلات"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٢ العدد الرابع، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٧.
ملحوظة: تمثل أرقام الستينات والسبعينات والثمانينات المتوسطات السنوية لتلك العقود.

جدول رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٥

(القيم بالبيليون دولار)

كل بلدان العالم		بلدان وسط وشرق أوروبا		البلدان النامية		البلدان المتقدمة		السنة
التدفقات الخارجة	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة	التدفقات الداخلة	
٧٦.٨	٧٧.١	٠.٠١	٠.٠٢	٤.٢	١٨.٣	٧٢.٦	٥٨.٧	١٩٨٧-١٩٨٣
٢٠٨.٥	١٧٧.٣	٠.٠٤	١.٣٦	١٥.٢	٣٦.٨	١٩٣.٣	١٣٩.١	١٩٩٢-١٩٨٨
٢٠٤.٣	٢٠٣.٨	٠.٠٤	٠.٣٠	١٧.٨	٣٣.٧	٢٢٢.٥	١٦٩.٨	١٩٩٠
٢١٠.٨	١٥٧.٨	٠.٠٤	٢.٤٥	٨.٩	٤١.٣	٢٠١.٩	١١٤.٠	١٩٩١
٢٠٣.١	١٦٨.١	٠.١٠	٣.٧٧	٢١.٠	٥٠.٤	١٨١.٤	١١٤.٠	١٩٩٢
٢٢٥.٥	٢٠٧.٩	٠.٢٠	٥.٥٩	٣٣.٠	٧٣.١	١٩٢.٤	١٢٩.٣	١٩٩٣
٢٣٠.٠	٢٢٥.٧	٠.٥٥	٥.٨٩	٣٨.٦	٨٧.٠	١٩٠.٩	١٣٢.٨	١٩٩٤
٣١٧.٨	٣١٤.٩	٠.٣٠	١٢.٠٨	٤٧.٠	٩٩.٧	٢٧٠.٥	٢٠٣.٢	١٩٩٥
الأهمية النسبية (%)								
١٠٠	١٠٠	٠.٠١	٠.٠٢	٥	٢٤	٩٥	٧٦	١٩٨٧-١٩٨٣
١٠٠	١٠٠	٠.٠٢	٠.٧٧	٧	٢١	٩٣	٧٨	١٩٩٢-١٩٨٨
١٠٠	١٠٠	٠.٠٩	٢.٧٠	١٥	٣٥	٨٥	٦٢	١٩٩٣
١٠٠	١٠٠	٠.٢٤	٢.٦٠	١٧	٣٩	٨٣	٥٩	١٩٩٤
١٠٠	١٠٠	٠.٠٩	٣.٨٠	١٥	٣٢	٨٥	٦٥	١٩٩٥
معدل النمو (%)								
٣٥	٢٩	٦٨	٧-	٢٤	٩	٣٥	٣٧	١٩٨٧-١٩٨٣
٤	١	٤٦	٢٩٨	١٦	١٥	٣	٤-	١٩٩٢-١٩٨٨
١١	٢٤	٩٩	٤٦	٥٢	٤٥	٦	١٣	١٩٩٣
٢	٩	١٧٩	٧	١٧	١٩	١-	٣	١٩٩٤
٣٨	٤٠	٤٥-	١٠٦	٢٢	١٥	٤٢	٥٣	١٩٩٥

Source : UNCTAD, World Investment Report 1996, "Investment, Trade and International Policy Arrangements, Overview", United Nations, New York, 1996,P.2.

جدول رقم (٣)

تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من وإلى منظمة ال OECD للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥

(القيم بالبيليون دولار)

الاستثمارات الخارجة من دول ال OECD			الاستثمارات المتدفقة على دول ال OECD			
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٣٤,٩	١٤,٦	١٩,٦	٩,٠	(٣,٠)	٠,٢	المانيا
١٠,٤	٦,٦	١,٤	١٣,٧	٦,٣	٣,٧	السويد
٤,٨	٤,٨	٥,٨	١١,٢	٦,٠	٥,٠	كندا
٣٧,٨	٢٩,٧	٢٥,٧	٢٩,٩	١١,١	١٤,٥	المملكة المتحدة
٩٦,٩	٤٩,٤	٧٢,٦	٧٤,٧	٤٩,٥	٤١,١	الولايات المتحدة
٢٤٢,٩	١٨٧,٦	١٨٩,٥	١٨٩,٨	١٣٨,٥	١٢٦,٧	مجموعة دول ال OECD

Source : OECD, "Financial Market Trends, No. 64, June 1996, P.38.

جدول رقم (٤)

صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى أقاليم البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

(القيم بالبيليون دولار)

الأهمية النسبية %

نسبة التمر -١٩٩٠ %١٩٩٥	١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٠		الاقليم
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٤٤,٤	٢,٤	٢,٢	٣,٧	٣,٠	٢,٦	١,٨	٣,٦	٠,٩	افريقيا جنوب الصحراء
٢٣٨,٨	٥٩,٥	٥٣,٧	٥٣,٧	٤٣,٠	٥٥,٥	٣٧,٩	٤٣,٨	١١,٠	شرق آسيا والمحيط الهادى
٣٠٠,٠	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٢	١,٢	٠,٨	١,٩	٠,٥	جنوب آسيا
٤٩٥,٢	١٣,٩	١٢,٥	١٠,٥	٨,٤	١٢,٢	٨,٣	٨,٤	٢,١	أوروبا وآسيا الوسطى
١٢٨,٢	١٩,٧	١٧,٨	٢٦,٠	٢٠,٨	٢٣,٠	١٥,٧	٣١,١	٧,٨	امريكا اللاتينية والكاريبى
٢٥٠,٠	٢,٣	٢,١	٤,٦	٣,٧	٥,٠	٣,٨	١١,٢	٢,٨	الشرق الاوسط وشمال افريقيا

Source : World Bank, World Debt Tables, External Finance for Developing Countries, Vol.1. A World Bank Book, 1996.

جدول رقم (٥)

صافى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى أهم اثنتى عشرة دولة نامية مضيغة لهذه
الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

(القيم بالبيون دولار)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة النمو -١٩٩٠ ٪١٩٩٥
الصين	٣,٥	٢٧,٥	٣٣,٨	٣٨,٠	٩٨٥,٧
المكسيك	٢,٥	٤,٤	٨,٠	٤,١	٦٤,٠
ماليزيا	٢,٣	٥,٠	٤,٣	٥,٨	١٥٢,٢
الارجنتين	١,٨	٦,٣	١,٢	٣,٩	١١٦,٧
اندونيسيا	١,١	٢,٠	٢,١	٤,٥	٣٠٩,١
البرازيل	١,٠	١,٣	٣,١	٣,١	٢١٠,٠
تايلاند	٢,٤	١,٧	٠,٦	٢,٣	٤,٢-
هنغايا	٠,٠	٢,٣	١,١	٤,٢	-
شيلى	٠,٦	٠,٨	١,٨	٢,٣	٢٨٣,٣
بولندا	٠,١	١,٧	١,٩	١,٨	١٧٠,٠
نيجيريا	٠,٦	١,٣	٢,٠	٠,٧	١٦,٧
اليونان	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٨	٢٠,٠-
المجموع	١٦,٩	٥٥,٣	٦٠,٩	٧١,٥	٣٢٣,١
النسبة الى مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول النامية	٪٦٧,٦	٪٨١,٠	٪٧٦,٠	٪٧٩,٢	٪١٧,٢

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٦)
تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)

(القيم بالمليون دولار)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة	السنة
٨	١٩٧٥
٦١	١٩٧٦
٩٨	١٩٧٧
٢٠٨	١٩٧٨
٢١١	١٩٧٩
٥٤١	١٩٨٠
٧٤٧	١٩٨١
٢٩٤	١٩٨٢
٤٩٠	١٩٨٣
٧٢٩	١٩٨٤
١٢٠٠	١٩٨٥
١٣٠٠	١٩٨٦
٩٠٠	١٩٨٧
١٢٠٠	١٩٨٨
١٣٠٠	١٩٨٩
٧٠٠	١٩٩٠
٣٠٠	١٩٩١
٥٠٠	١٩٩٢
٥٠٠	١٩٩٣
١٣٠٠	١٩٩٤
١٥٣٠	١٩٩٥

Source : World Bank, World Debt Tables, External Finance for Developing Countries, Vol. 2. A World Bank Book, 1996.

جدول رقم (٧)

نصيب مصر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة على البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩١) القيم بالبيليون دولار

السنوات	مصر (١)	البلدان العربية (٢)	البلدان النامية (٣)	(٣)/(٢) %	(٢)/(١) %	(٣)/(١) %
١٩٩١	٠,٣٠٠	١,٩٣١	٤١,٣	٤,٧	١٥,٥	٠,٧
١٩٩٢	٠,٥٠٠	٢,٥٤٢	٥٠,٤	٥,٠	١٩,٦	١,٠
١٩٩٣	٠,٥٠٠	٤,١٥١	٧٣,١	٥,٧	١٢,٠	٠,٧
١٩٩٤	١,٣٠٠	٣,٨١٨	٨٧,٠	٤,٤	٣٤,٠	١,٥
١٩٩٥	١,٥٣٠	٣,١٥٣	٩٩,٧	٣,٢	٤٨,٥	١,٥

المصدر: بالنسبة لبيانات مصر فمصدرها نفس مصدر الجدول السابق.

بالنسبة لبيانات البلدان العربية فمصدرها: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٦، جدول رقم (١)، ص ٣٧.

بالنسبة لبيانات البلدان النامية فمصدرها نفس مصدر الجدول رقم (٢).
النصيب النسبى محسوب.

جدول رقم (٨)

تطور إجمالي مشروعات الاستثمار الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٩٧/٦/٣٠

القيم بالمليون جنيه

النشاط	عدد المشروعات	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	فرص العمالة
المشروعات الصناعية	٣٤٠٨	٢٢٣٢١	٤٥٩٢٨	٣٨٨٧٤٣
المشروعات الزراعية	٢٥٥	١٦٠٥	٣٥٥٧	٣٣٠٤٩
المشروعات السياحية	٥١٥	١٤٤٠٥	٢٧١٤٨	١٠٩٢٤٠
المشروعات الخدمية	٢٤٠	٤٠٦٨	٨٣٣٠	٢٧٠٧١
المشروعات الإنشائية	١٧٨	١٠٧٢	٢١٧٢	٣٣٤٧٦
المشروعات التمويلية	٥١٧	١٣٧٤٦	٣٧٤	.
الإجمالى	٥١١٣	٥٧٢١٧	٨٧٥٠٩	٥٩١٥٧٩

المصدر: بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات.

جدول رقم (٩)

تطور مشروعات الاستثمار الموافق عليها داخل البلاد وكذلك مساهمات الدول المختلفة خلال الفترة

١٩٩٣-١٩٩٧

أ- تطور مشروعات الاستثمار داخل البلاد
القيم بالمليون جنيه

المشروعات التمويلية		المشروعات السياحية		المشروعات الزراعية		المشروعات الصناعية		السنوات
عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	
٧	٣١٠	١١	٣٥٠	٦	٦	٣	٣٦٣	١٩٩٣
٢٣	١١٢٧	١٥	٢١٦	٩	٩	٣	٤١٧	١٩٩٤
١١٧	١٤١٠	٣٣	٧٦٠	٨١	٨١	٥	١٣١٠	١٩٩٥
٧٤	١٧٦٨	٩٠	٢١٢١	١٠٦	١٠٦	١٤	١٧٨٧	١٩٩٦
١١٠	٤٢٩٧	١٢٦	٤٢٧٦	٨٦٣	٨٦٣	٦٧	٤٥٢٨	*١٩٩٧

ب- تطور مساهمات الدول فى رأس المال المصدر
القيم بالمليون جنيه

المشروعات التمويلية			المشروعات السياحية			المشروعات الزراعية			المشروعات الصناعية			السنوات
مصر	عرب	اجانب	مصر	عرب	اجانب	مصر	عرب	اجانب	مصر	عرب	اجانب	
٢٨٤	١٥	١١	٣٥	٣٣	٢٨٢	١	٢	٣	٥٥	٨١	١٢٧	١٩٩٣
٩٣٨	١٩	١٧	٢١	٩	٢٨٦	.	٢	٧	٥٨	٩٩	٢٦٠	١٩٩٤
١٢٩٠	٩٦	٢٤	٩	٦	٧٤٥	.	٥	٧٦	١٥٠	١٥٤	١٠٠٦	١٩٩٥
١٣٩٤	٣٤٠	٣٤	٨	٤٣٨	١٦٧٥	١	١٧	٨٨	٣٣٧	٧٠	١٣٨٠	١٩٩٦
٣٥٥٦	٦٣٥	١٠٦	١٣٨	٢٣١	٣٩٠٧	١٢١	٢٧٩	٤٦٣	٣٤٤	٣٢٠	٣٨٦٤	*١٩٩٧

المصدر: بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات.

* عام ١٩٩٧ من أول يناير حتى نهاية نوفمبر.

جدول رقم (١٠)

مساهمات الدول فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة
منذ عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤/١٢/٣١

المناطق الحرة الخاصة		المناطق الحرة العامة		المصدر
%	القيمة بالمليون جنية	%	القيمة بالمليون جنية	
٣١,٥	٢٥٩,٤	٥٧,٩	٦١٧,٨	مصر
٥١,١	٤٢٠,٢	١٨,٥	١٩١,٥	الدول العربية
٤,٠	٣٢,٥	٨,٧	٩٣,٩	الولايات المتحدة الامريكية
٣,٩	٣٢,١	٧,٥	٧٩,٩	السوق الأوروبية المشتركة
٩,٥	٧٨,٨	٧,٩	٨٤,٣	دول اخرى
١٠٠	٨٢٣	١٠٠	١٠٦٧,٣	إجمالى المساهمات

المصدر: بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مأخوذ من معهد التخطيط القومى، دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٤)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦ ص ص ٨٦ - ٩٦.

جدول رقم (١١)

التوزيع النوعى للمشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة
منذ عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤/١٢/٣١

المناطق الحرة الخاصة				المناطق الحرة العامة				التوزيع النوعى
%	رؤوس الأموال (مليون جنية)	%	عدد المشروعات	%	رؤوس الأموال (مليون جنية)	%	عدد المشروعات	
٥	٣٩,٩	٢٦	١٢	٥٨	٦١٧	٦٢	٢٤٢	قطاع التخزين
٣٧	٣١٠,٦	٤٧	٢٢	١٤	١٥٠	٦	٢٣	قطاع الخدمات
٦	٤٦,٩	١٩	٩	٢٨	٢٩٩	٣٢	١٢٤	قطاع الصناعة
٥٢	٤٢٥,٢	٨	٤	-	-	-	-	قطاع التجارة الحرة
١٠٠	٨٢٢,٦	١٠٠	٤٧	١٠٠	١٠٦٦	١٠٠	٣٨٩	الاجمالى

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١٠)، ص ص ٩١ - ١٠٠.

جدول رقم (١٢)

صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى بلدان التحول الاقتصادى

(القيم بالمليون دولار)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
١١٢٥٠	١٣٠٨٢	٥٤١٢	٥٩٥٠	٤١٩٥	٢٣٧٤	الاجمالى
٧٠	٧٠	٥٣	٤٥	١٠	-	البانيا
٢٣	١٠	٣	-	-	-	أرمينيا
٦٠١	٢٧٥	٢٢	-	-	-	أذربيجان
١٢	٧	١٠	١٨	٧	-	بيلاروس
١٨٠	١٦٥	١٠٥	٤٠	٤٢	٥٦	بلغاريا
٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٤	١٣	١٠٠	كرواتيا
١١٦٥	٢٥٢٦	٧٤٩	٥٥٢	٩٨٣	٣٩٣	الجمهورية التشيكية
٢١٠	٢٠٢	٢١٢	١٥٤	٨٠	-	استونيا
٢٠	٦	٨	-	-	-	جورجيا
١٩٨٦	٤٤١٠	١٠٩٧	٢٣٢٩	١٤٧١	١٤٧٤	هنغاريا
٩٣٠	٨٥٩	٦٣٥	٤٧٣	١٠٠	-	كازاخستان
٣١	٦١	٤٥	١٠	-	-	جمهورية قير غيزستان
٢٠٠	١٦٥	١٥٥	٥١	٤٣	-	لاتفيا
٩٦	٥٥	٦٠	٢٣	١٠	-	ليتوانيا
٣٥	١٢	٢٤	-	-	-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٤٦	٧٢	١٨	١٤	١٦	٢٥	مولدوفا
٧	٧	٧	٨	٢	-	منغوليا
٢٢٠٥	١١٣٤	٥٤٢	٥٨٠	٢٨٤	١١٧	بولندا
٤١٠	٤١٧	٣٤٧	٩٥	٧٣	٣٧	رومانيا
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٣٠	٩٠٠	٧٠٠	٢٥	روسيا
٦٦	٧٠	١٧٠	١٣٤	٥٠	١٩٧	الجمهورية السلوفاكية
١٤٥	١٤٠	١٤٠	١١٢	١١٣	-	سلوفينيا
١٣	١٣	١٢	١٢	٩	-	طاجيكستان
٨٠	٦٤	١٠٣	٧٩	١١	-	تركمانستان
٤٣٦	٢٦٦	٩١	٢٠٠	١٧٠	-	اوكرانيا
٨٤	٢٤	٧٣	٤٨	٩	-	اوزبكستان

المصدر: صندوق النقد الدولى، افاق الاقتصاد العالمى، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، واشنطن،

مايو ١٩٩٧، ص ١٢٨.

جدول رقم (١٣)
ترتيب مصر ضمن مجموعة من بلدان الشرق الأوسط حسب مناخ الاستثمار

الوزن الترجيحي %	نقاط المقارنة	مصر	تركيا	اسرائيل	المغرب	تونس
٥	الاستقرار السياسى	٤	١	٢	٣	٥
١٥	السياسات المشجعة للنشاط الاقتصادى	١	٤	٢	٥	٣
١١	اللوائح / الروتين	١	٥	٣	٢	٤
١٢	المعاملة الوطنية	١	٣	٥	٤	٢
١٠	حوافز الاستثمار	٢	١	٥	٣	٤
٥	الضرائب	٢	٣	١	٤	٥
١٥	حرية التحويلات	٣	٥	٤	٢	١
١١	استقرار سعر الصرف	٥	١	٢	٤	٣
٨	تحرير التجارة	٢	٤	١	٣	٥
٧	حجم ومعدل نمو السوق	٣	٥	٤	٢	١
	المتوسط غير المرجح للنقاط	٢.٤	٣.٢	٢.٩	٣.٢	٣.٣
١٠٠	المتوسط المرجح للنقاط	٢.٢٥	٣.٣٤	٣.٠٦	٣.٢٢	٢.٩٨

الترتيب : ٥ الأفضل ، ١ الأسوأ

Source : James Kenworthy, "Egypt: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climate". DEPR, USAID Funded Project, Cairo, August, 1997, p.18.

جدول رقم (١٤)

ترتيب مصر ضمن مجموعة من بلدان الشرق الأوسط حسب الانظمة القانونية والتنظيمية

الوزن الترجيحي ٪	النقاط القانونية/ التنظيمية	مصر	تركيا	اسرائيل	المغرب	تونس
١٥	حقوق الملكية الاساسية وضمانات الحماية فى القانون	٧	٧	٦	٧	٤
١٥	القيود على المستثمرين الاجانب	٦	٩	٨	٧	٦
١٠	القيود والموافقة على الاستثمارات الاجنبية	٨	١٣	١٥	١٥	١٧
١٠	معاملة مابعد القيد للمستثمرين الاجانب	١٠	١١	١٢	١١	١٣
١٣	حماية الاستثمار (ضد المخاطر)	١٧	١٧	١٨	١٤	١٤
٨	الضرائب على الاستثمارات الاجنبية	٨	٨	٤	٥	٧
١٢	إعادة الاستثمارات وحرية التحويل	١٤	١٩	١٤	١٨	١٥
١٠	برامج حوافز الاستثمار	٩	١٠	١٧	١٣	١٧
٧	اهتمامات المستثمرين الاخرى (النظم القانونية العمالية والتجارية وحقوق الملكية الفكرية)	٥	٨	٧	٦	٦
	الإجمالى المطلق	٨٤	١٠٢	١٠١	٩٦	٩٩
	الإجمالى المرجح	٩٥٣	١١٤٩	١١٣٣	١٠٨٠	١٠٨٠

الترتيب : الأعلى - الأفضل ، الأقل - الأسوأ

Source : James Kenworthy, "Egypt: A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climate.....op. cit.,p. 21.

جدول رقم (١٥)

الاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦
(القيم بالمليون دولار)

البلد المضيف	١٩٩٥	(%)	١٩٩٦	(%)
الاردن	٣٥,٧	٢,٣	٢٨,١	١,٣
الامارات	-	-	صفر	-
البحرين	١٣	٠,٩	صفر	-
تونس	٥٤,٧	٣,٦	٧٠,٢	٣,٣
الجزائر	٣,٥	٠,٢	صفر	-
جيبوتي	-	-	-	-
السعودية	١٢,٢	-٠,٨	٢٠,٦	١
السودان	٣٨,٨	٢,٥	٥٥٤	٢٦,٣
سوريا	٣٣٣,٥	٢١,٩	٣٠٣	١٤,٤
الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-
عمان	٤,٢	٠,٤	٢٤	١,١
فلسطين	٢٥٠	١٦,٤	صفر	-
قطر	-	-	-	-
الكويت	-	-	-	-
لبنان	٢٥٠	١٦,٤	٢٥٠	١١,٩
ليبيا	-	-	صفر	-
مصر	٤٥٥	٢٩,٩	٧١١	٣٣,٧
المغرب	٥٩,٨	٣,٩	٦١,٢	٢,٩
موريتانيا	صفر	-	صفر	-
اليمن	١١,٩	٠,٨	٨٦	٤,١
الإجمالي	١٥٢٢,٣	١٠٠	٢١٠٨,١	١٠٠

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٦.

جدول رقم (٨) ص ٤٤.